قوى إعلان المبادئ تعتمد خارطة طريق لإنهاء الحرب

المبعوث الأممي يلتقي قيادات بـ «الوطني المحلول» ويؤكد استبعاد «الإخوان» مستقبلاً

رئيس مجلس الإدارة
الواثــق البريــر

رئيس التحرير
طاهر المعتصم

صوت الأمة

• نُكمــل المشهــد •

تصدر عن شركة الشكابة للطباعة والنشر المحدودة

العدد (1635)

الأحد 24 مايو 2026م - 7 ذو الحجة 1447هـ

طاهر المعتصم
البحث عن وحدة السودان.. 10 الأخيرة

لبنى أحمد حسين
عرائس الحرب ومأزق الولي: أين «فقه السترة» والضرورة؟.. 10 الأخيرة

العيد في السودان بعد الحرب
فرحة العودة تُقاوم غلاء الأضاحي وغياب الأحبة 3 تقارير

أزمة العطش تضرب مشروع الجزيرة مجدداً... مخاوف من فشل المواسم وتهديدات تطارد المزارعين 5 اقتصاد

المريخ يتصدر دوري النخبة والساحلي يتفوق على الوادي 9 رياضة

قوى إعلان المبادئ تعتمد خارطة طريق لإنهاء الحرب

نيروبي - صوت الأمة

أقرت قوى إعلان المبادئ السوداني، في ختام اجتماعها الثاني المنعقد يومي 22 و23 مايو 2026، حزمة من الوثائق السياسية والاستراتيجية، قالت إنها تمثل «خارطة طريق متكاملة» لوقف الحرب في السودان، وإنهاء الانسداد السياسي، واستعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي.

و كان قد وقعت أحزاب تحالف «صمود» وقوى مدنية وحركة تحرير السودان في 16 ديسمبر 2025، على وثيقة سياسية تحت عنوان «إعلان المبادئ.. نحو بناء وطن جديد»، تضمنت مفاهيم مشتركة لوقف الحرب وتصنيف حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية كمنظومة إرهابية.

وفي البيان الختامي الذي حمل عنوان «طريق جديد يستديم الحلول ويستعيد روح الثورة» حمّلت القوى المجتمعة نظام المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية مسؤولية إشعال حرب 15 أبريل، متهمة طرفي النزاع بإطالة أمد الحرب «على حساب أرواح السودانيين ووحدة البلاد».

وقال البيان إن الحرب تسببت في «أكبر أزمة نزوح في العالم»، وأدت إلى انهيار واسع في الخدمات الأساسية والمنظومتين الصحية والتعليمية، فضلاً عن تفاقم المجاعة وخطابات الكراهية والانقسامات القبلية والمناطقية.

واعتمد الاجتماع وثيقتين رئيسيتين؛ الأولى «ميثاق قوى إعلان المبادئ السوداني» باعتباره تطويراً لإعلان المبادئ الصادر في نيروبي في ديسمبر 2025، والثانية خارطة طريق لوقف وإنهاء الحرب، تتضمن مسارات متزامنة للعمل الإنساني ووقف إطلاق النار والعملية السياسية.

وأكدت القوى أن العملية السياسية المنشودة «ليست تسوية جديدة بين المتحاربين»، بل مشروع لمعالجة جذور الأزمة السودانية وإنهاء ما وصفته بـ«منطق الصفقات الهشة والمصالحات الزائفة». كما شددت على ضرورة أن تكون العملية «سودانية الإرادة والملكية»، بمشاركة واسعة من القوى المدنية المناهضة للحرب.

ورفض البيان منح أي شرعية سياسية للمؤتمر الوطني أو واجهاته، داعياً إلى محاسبة المسؤولين عن الحرب وعدم الإفلات من العقاب، مع التوصل إلى اتفاق سلام نهائي ودستور انتقالي ومنظومة عسكرية وطنية موحدة «تذوب فيها كل الميليشيات والجيوش».

ودعت القوى إلى توحيد منابر التفاوض الخارجية ضمن منصة واحدة تستند إلى خارطة طريق الرباعية الصادرة في سبتمبر 2025، معتبرة أن تعدد المنابر أضعف فرص السلام وأطال أمد الحرب.

وفي ما يتعلق بوحدة السودان، تبنى الاجتماع موقفاً حاسماً ضد أي مشاريع لتقسيم أو تفكيك الدولة.

وأكدت القوى أن تحالفها «ليس نادياً مغلقاً»، بل إطار مفتوح أمام القوى المدنية الديمقراطية الرافضة للحرب والملتزمة بأهداف الثورة والانتقال المدني.

كلمة العدد ..

من أرض الماسي.. طريق جديد يستديم الحلول ويستعيد روح الثورة

شهدت العاصمة الكينية نيروبي حراكاً سياسياً بارزاً تمثل في اجتماعات القوى المدنية السودانية الموقعة على "إعلان المبادئ لبناء وطن جديد"، والتي تمخضت عن تطوير وثيقة إعلان المبادئ وطرح رؤية سياسية جديدة كخارطة طريق لإنهاء الحرب وبناء الدولة.

وتأتي هذه الرؤية تحت عنوان: "طريق جديد يستديم الحلول ويستعيد روح الثورة"، لتؤكد أن الأزمة السودانية لا يمكن تجاوزها عبر تسويات ثنائية أو تفاهمات بين أطراف الحرب، وإنما من خلال عملية سياسية شاملة تخاطب جذور الأزمة، وتؤسس لدولة قائمة على المواطنة المتساوية والعدالة وسيادة القانون.

وتطرح الخارطة حلاً شاملاً يعتمد على ثلاثة مسارات متزامنة؛ يبدأ بمسار إنساني يمنح الأولوية القصوى لحماية المدنيين، وفتح الممرات الآمنة، وعودة النازحين واللاجئين، ويتكامل مع مسار أمني يهدف إلى وقف إطلاق النار الفوري وصولاً إلى اتفاق دائم، بالتوازي مع مسار سياسي يناقش القضايا الوطنية المتعلقة بشكل الحكم، وطبيعة الدولة، والدستور، وبناء جيش مهني موحد، وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد ومشروع وطني جامع.

وشددت الخارطة على ضرورة تهيئة المناخ السياسي عبر إجراءات فورية تشمل إطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحصار عن المدن، ووقف الانتهاكات، بالتزامن مع تشكيل لجنة تحضيرية مشتركة تتولى هندسة الحوار السياسي وآليات التفاوض، تمهيداً لتأسيس فترة انتقالية مدنية، مع التأكيد الصارم على أن أي عملية ذات مصداقية يجب أن تقوم على مبادئ العدالة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وتمثل اجتماعات نيروبي استجابة وطنية فرضتها تطورات الأوضاع الإنسانية والأمنية، ويُعد هذا الحراك خطوة محورية نحو إطلاق عملية سياسية جادة، كونه يفتح الباب واسعاً أمام توحيد الصوت المدني وتنسيق جهود القوى الرافضة للحرب، لبناء جبهة عريضة تضمن الوفاء بتطلعات الشعب السوداني، وتعبر بصدق عن مقاصد ثورة ديسمبر المجيدة.

تفادياً للانشقاقات.. الدعم السريع تشدد القيود على قادتها العسكريين

نيالا - صوت الأمة

بالتزامن مع موجة الانشقاقات داخل صفوفها، فرضت الاستخبارات العسكرية التابعة لقوات الدعم السريع قيوداً جديدة وصارمة على قادتها العسكريين البارزين، بحسب مصدر عسكري لـ(صوت الأمة).

وأصدرت قيادة الدعم السريع تعليمات بعزل القادة العسكريين البارزين عن بعضهم، إلى جانب فرض قيود على تنقلاتهم، شملت إلزامهم بإبلاغ القيادة العليا بأي تحركات عسكرية أو خاصة.

وقال ضابط في قوات الدعم السريع - فضل عدم ذكر اسمه - إن القيادة فرضت "إجراءات عسكرية صارمة في مناطق عدة بدارفور"، عقب اجتماع عُقد قبل أيام برئاسة القائد محمد حمدان دقلو "حميدتي" عبر تقنية "الفيديو كونفرنس"، صدرت خلاله حزمة من القرارات والإجراءات الأمنية لمنع مزيد من الانشقاقات داخل القوات.

وأضاف أن القيادة العليا أخضعت الهواتف الحديثة الخاصة بالقادة العسكريين للفحص، كما شملت الإجراءات تجريد بعض القادة البارزين من صلاحيات كانوا يتمتعون بها، مع فرض مراقبة ميدانية لصيقة على تحركات القادة الميدانيين.

وفاة ٤ مرضى بمستشفى التميز بسبب انقطاع الكهرباء والطاقة تؤكد أولوية المرافق الحيوية

الخرطوم - صوت الأمة

شهد مستشفى التميز بامتداد الدرجة الثالثة وسط الخرطوم وفاة أربعة مرضى إثر انقطاع التيار الكهربائي، ما أثار موجة غضب واسعة ومطالبات شعبية باستقالة الحكومة.

وفي المقابل، أصدرت وزارة الطاقة السودانية بياناً عزت فيه الأزمة إلى دمار البنية التحتية جراء الحرب وتراجع التوليد الحراري، معلنة عن جهود هندسية لإعادة التأهيل وإدخال وحدات جديدة لتقليل القطوعات تدريجياً.

وأكدت الوزارة منح الأولوية القصوى في الإمداد الكهربائي للمرافق الحيوية، مثل المستشفيات ومحطات المياه، إلى جانب صيانة الشبكة القومية.

المبعوث الأممي يلتقي قيادات بـ «الوطني المحلول» ويؤكد استبعاد الإخوان المسلمين مستقبلاً

نيروبي - خاص

التقى المبعوث الأممي الخاص إلى السودان، الدبلوماسي الفنلندي بيكا هافيستو، قيادات بارزة من حزب المؤتمر الوطني (المحلول) في العاصمة الكينية نيروبي، وذلك في إطار تحركاته لبحث سبل إنهاء الأزمة السودانية.

وفي إيجاز صحفي عقده في هلسنكي مع وسائل إعلام، أوضح هافيستو أن هناك إجماعاً متزايداً بين الأطراف الرئيسية لصالح الحكم المدني.

وقال المبعوث: «إن القضية الوحيدة التي تبدو الأطراف المختلفة متحدة بشأنها تماماً هي ضرورة وجود نظام مدني في السودان. يجب أن تنتهي فترة النظام العسكري، وأن يكون هناك نوع من الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني».

وذكر هافيستو أن الأمم المتحدة تعمل على تعزيز المجموعات المدنية والسياسية، إلى جانب جهود الوساطة بين الأطراف المتحاربة.

و أشار هافيستو إلى اجتماع عُقد في برلين الشهر الماضي وآخر سيُعقد الشهر المقبل وقال: «لهذا السبب نحن بحاجة إلى مكون مدني أقوى، وهذا ما نحاول بناءه من خلال هذه الاجتماعات مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية في السودان».

وقال المبعوث الأممي إن مسألة استبعاد الإخوان المسلمين من أي ترتيب انتقالي مستقبلي في السودان تؤخذ في الاعتبار ضمن مفاوضات وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية الجارية.

وأضاف: «هذا النوع من الخطوط الحمراء التي ترسمها الدول، على سبيل المثال، بأن جماعة الإخوان المسلمين لا ينبغي أن تكون في الحكومة المقبلة للعملية الانتقالية، نحن نأخذها في الحسبان».

وفي السياق ذاته، شدد مصدر مطلع في الآلية الرباعية على أن «خارطة الطريق» المتوافق عليها دولياً وإقليمياً تمثل مساراً ملزماً لجميع الأطراف المعنية بإنهاء النزاع، ولن يتم التراجع عن محدداتها الرئيسية الخاصة بالحل السياسي.

وتأتي التحركات الأممية الجديدة عقب تحفظات سابقة أبدتها قوى سياسية ومدنية سودانية على أداء المبعوث الأممي السابق، الدبلوماسي الجزائري رمطان لعمامرة، والتي طالت أيضاً طاقم الموظفين العامل مع البعثة، والذي تشير المصادر إلى أنه لم يشهد تغييرات جوهرية حتى الآن.

السلطات تلاحق المحتجين في عبري وسط تصعيد شعبي وإغلاق للطريق الدولي

عبري – صوت الأمة

شهدت منطقة عبري بالولاية الشمالية حالة من الغليان الشعبي والتوتر، إثر اندلاع احتجاجات واسعة بسبب انقطاع التيار الكهربائي والبرمجة الطويلة للقطوعات.

ودفعت السلطات بقوات الشرطة لفض المحتجين وفتح الطريق القومي الرابط بين عبري وحلفا، فيما أظهرت مقاطع فيديو ملاحقة الأجهزة الأمنية للمواطنين.

وأدى التدخل الأمني إلى خروج المئات مجدداً إلى الشوارع وإغلاق الطرق الرئيسية، مع إعلان المحتجين التصعيد الكامل.

ووجهت منصات محلية نداءً عاجلاً إلى قرى السكوت لتوسيع نطاق الحراك والتحرك الفوري لتخفيف الضغط عن مدينة عبري، عبر إغلاق وتتريس الطريق الدولي دنقلا – وادي حلفا بمحاذاة القرى النوبية، حتى الاستجابة لمطالبهم وإعادة التيار الكهربائي.

تذمر واسع لركاب «تاركو» في بورتسودان ودنقلا بسبب اختفاء الحقائب

دنقلا – صوت الأمة

أظهرت مقاطع فيديو من مدينتي بورتسودان ودنقلا حالة تذمر واسعة وشكاوى حادة من ركاب شركة تاركو للطيران بسبب عدم العثور على حقائبهم وأمتعتهم عقب وصول رحلاتهم.

وأوضح مواطنون أن التبريرات التي قدمتها الشركة "غير مقنعة" ولا تسهم في حل الأزمة، حيث عزت إدارة الشركة المشكلة إلى خلل في نظام سير الحقائب بمطار بورتسودان، تسبب في عدم شحن الأمتعة على متن الطائرات أو تأخر تسليمها للركاب.

ويأتي هذا الاستياء وسط شكاوى متزايدة من تدني الخدمات وتأخر الأمتعة، بالتزامن مع إعلان الشركة اعتزامها تسيير رحلات جديدة من مطار الخرطوم إلى عدد من العواصم العربية.

بنك فرنسي يستأنف حكماً أمريكياً بشأن دوره في فظائع السودان

ترجمة: نادرة المهدي

قدّم بنك BNP Paribas، الفرنسي طعناً أمام محكمة أمريكية لإلغاء حكم صدر عام 2025 عن هيئة محلفين، خلص إلى أن البنك ساهم في دعم نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير، المتهم بارتكاب انتهاكات واسعة.

وقدّم البنك الفرنسي مذكرة من 82 صفحة إلى محكمة الاستئناف الأمريكية في نيويورك، جادل فيها بأن المحكمة الابتدائية الفيدرالية طبقت القانون السويسري بصورة خاطئة.

وقال البنك، في رسالة إلكترونية بحسب «وكالة فرانس برس»، إن مذكرته "تُظهر أن محكمة المحاكمة أساءت تفسير القانون السويسري بشكل جوهري، ومنعت البنك من تقديم أدلة مهمة للغاية".

وأضاف أن المعاملات المالية محل النزاع «كانت مصرحاً بها وفقاً للقانون السويسري»، مؤكداً ثقته في موقفه القانوني.

في المقابل، قال مايكل هاوسفيلد، أحد المحامين الرئيسيين للمدعين، إن مذكرة البنك «تعيد طرح حجج سابقة فشلت من قبل وستفشل مرة أخرى».

وأضاف: «هذه هي الاستئناف الثالث في هذه القضية، وفي كل مرة يخسر البنك».

وكانت هيئة محلفين في نيويورك قد قررت، في أكتوبر 2025، أن البنك كان متواطئاً مع نظام البشير، ومنحت ثلاثة مدعين سودانيين تعويضات بلغت 20,75 مليون دولار.

ومن المتوقع ألا يصدر قرار محكمة الاستئناف قبل عام 2027.

تزايد انتشار العقارب بالولاية الشمالية وسط انعدام الأمصال

مروي – صوت الأمة

تشهد مناطق واسعة بالولاية الشمالية، خاصة منطقة تنقاسي التابعة لمحلية مروي، أزمة إنسانية وصحية متفاقمة جراء التزايد الكبير في انتشار العقارب القاتلة داخل منازل المواطنين، بالتزامن مع انقطاع التيار الكهربائي بصورة كاملة منذ نحو شهر.

وأبدى الأهالي مخاوفهم من لدغات العقارب المعروفة بسميتها العالية، والتي قد تؤدي إلى الوفاة السريعة، في ظل انعدام الأمصال بالمراكز الصحية في المحلية.

وعبّر السكان عن استيائهم من تجاهل السلطات لمعاناتهم اليومية، في ظل تردي الخدمات الأساسية وتزايد المهددات البيئية والصحية التي تواجه المنطقة.

الموارد المعدنية تحقق في نفوق ضأن وتحذر من مخاطر التعدين العشوائي

الخرطوم – صوت الأمة

أصدرت الشركة السودانية للموارد المعدنية توضيحاً بشأن ملابسات حادثة نفوق عدد من رؤوس الضأن في ولاية نهر النيل، كاشفة أن الحادثة وقعت في منطقة تشهد أنشطة تعدين تقليدي غير مقنن، ومعالجات مخالفة للوائح والاشتراطات البيئية والفنية المعتمدة.

وجاء ذلك بحسب منشور للصحفية شمائل النور على صفحتها بموقع «فيسبوك».

وحذرت الشركة من مخاطر الأنشطة التعدينية التي تتم خارج الأطر القانونية، معلنة تحرك فريق فني مختص من إدارات البيئة والسلامة والمخلفات وإدارة شؤون الولايات، للوقوف ميدانياً على ملابسات الحادثة وإجراء الفحوصات والتحريات الفنية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الفنية والقانونية المطلوبة.

لجان مقاومة ود مدني تطالب بالقصاص لشهداء الثورة وترفض تهريب المتهمين

ود مدني – صوت الأمة

أصدر المكتب الإعلامي للجان مقاومة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة بياناً حذر فيه من التراجع عن مسار العدالة في قضايا شهداء ثورة ديسمبر، مؤكداً رصد عودة عدد من المتهمين إلى الخدمة العسكرية وترقيتهم، بعد تجريدهم سابقاً من الرتب ورفع الحصانات عنهم.

وأكدت اللجان تمسكها بمحاكمة المتهمين تحت مادة القتل العمد، ورفض أي تسوية أو مساومة بدماء الشهداء، داعية المحامين والقانونيين إلى ملاحقة المتهمين الهاربين والتصدي لما وصفته بالتجاوزات القانونية.

وجدد البيان العهد لأسر الشهداء بمواصلة المعركة الثورية والقضائية حتى تحقيق العدالة.

حرب السودان.. هل تقترب من التسوية؟

ترجمة: نادرة المهدي

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، يمر السودان بمرحلة سياسية وإنسانية معقدة. ورغم استمرار القتال، لم يحقق أي من الطرفين نصراً حاسماً، بينما أصبحت كلفة الحرب أكبر مما تستطيع البلاد وجيرانها والمجتمع الدولي تحمله.

وبحسب تقرير لـ"رويترز"، فإن تصاعد الضغط الدولي، وتقدم الدبلوماسية الإقليمية، وتفاقم الانهيار الإنساني، كلها عوامل أعادت طرح سؤال جوهري: هل تقترب الحرب من تسوية سياسية، أم أن السودان ينزلق نحو صراع طويل جديد؟

وأشار التقرير إلى أن تاريخ السودان مع الحروب الطويلة لا يدعو للتفاؤل، إذ استمرت الحرب الأهلية الأولى 17 عاماً، والثانية 22 عاماً، بينما امتدت حرب دارفور لنحو 17 عاماً، ولم تنتهِ إلا عبر التفاوض.

لكن مراقبين يرون أن الحرب الحالية تختلف عن سابقاتها، خاصة مع اتساع رقعة القتال من الخرطوم إلى دارفور وكردفان والنيل الأزرق وبورتسودان، دون قدرة أي طرف على الحسم العسكري.

وأكد التقرير أن المجتمع الدولي بات ينظر إلى الحرب باعتبارها تهديداً يتجاوز حدود السودان، بسبب تداعياتها على البحر الأحمر والقرن الإفريقي والهجرة والنزوح.

وأشار إلى أن مؤتمر برلين مثّل محطة مهمة، حيث أجمعت دول ومنظمات دولية على أن الأزمة "لا يمكن حلها عسكرياً"، مع تصاعد الجهود الأمريكية والأوروبية لفرض وقف إطلاق النار.

وقال ماساد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي لشؤون العرب وأفريقيا، إنه "لا يوجد حل عسكري" للأزمة السودانية، مشيراً إلى "إجماع دولي" لدفع الأطراف نحو التفاوض.

ورغم ذلك، يرى التقرير أن التسوية لا تزال بعيدة، في ظل استمرار العمليات العسكرية وتعقيدات المشهد الإقليمي.

وفي الجانب الإنساني، حذرت الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة من أن السودان يواجه واحدة من أكبر أزمات الجوع في العالم، مع معاناة نحو 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بحسب تقرير "التصنيف المرحلي للأمن الغذائي" الصادر في مايو 2026.

كما نقل التقرير دعوات متزايدة داخل السودان لإنهاء الحرب، مع استمرار الجدل حول شكل التسوية المطلوبة ومستقبل المؤسسة العسكرية.

ويرى محللون أن الضغط الدولي، والإرهاق العسكري، والتدهور الإنساني قد تدفع جميع الأطراف نحو تسوية سياسية خلال المرحلة المقبلة، بينما يحذر آخرون من خطر تحول الحرب إلى نزاع طويل الأمد ينهك الدولة السودانية بصورة أكبر.

العِيد في السودان بعد الحرب

فرحة العودة تُقاوم غلاء الأضاحي وغياب الأحبة

بعد أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع الحرب في السودان، يعود العيد هذا العام محمّلًا بمشاعر متباينة بين الفرح بالعودة إلى الوطن، والحسرة على ما تبدّل في تفاصيل الحياة. ففي الوقت الذي بدأت فيه أعداد من النازحين واللاجئين العودة إلى مدنهم وأحيائهم، لا تزال آثار الحرب الثقيلة تفرض نفسها على يوميات الناس، خصوصًا مع الارتفاع الكبير في أسعار الأضاحي وتكاليف المعيشة. وبين الحنين إلى «لمة» الأهل والأصدقاء، ومحاولات استعادة الإحساس بالأمان والاستقرار، تبدو فرحة العيد لدى كثير من السودانيين ممزوجة بالتعب والأمل في آنٍ واحد.

صوت الأمة ـ **عبدالله حسن**

وتكشف آراء عدد من المواطنين عن اتجاهات متقاربة رغم اختلاف تجاربهم؛ فالبعض يرى أن العيد الحقيقي لا يكتمل إلا بوجود الأسرة واجتماع الأحبة، حتى وإن عاد الإنسان إلى مدينته التي غادرها قسرًا بسبب الحرب. بينما اعتبر آخرون أن الأضحية، رغم أهميتها الدينية، أصبحت عبئًا اقتصاديًا ثقيلًا في ظل الظروف الحالية، في حين عبّر كثيرون عن تراجع الإحساس بالعيد نتيجة تراكم الأزمات والضغوط النفسية والمعيشية. وفي المقابل، ظهرت أصوات متمسكة بالأمل، ترى أن مجرد العودة إلى السودان بعد سنوات اللجوء والنزوح يمثل عيدًا بحد ذاته، وفرصة لبداية جديدة ولمّ شمل الأسر المتفرقة.

وقال محمد عارف، وهو طبيب يعمل في الخرطوم، إن أكثر ما يؤلمه في هذا العيد هو غياب أسرته عن السودان، موضحًا أن ارتباطه بمدينة ود مدني كان دائمًا مرتبطًا بوجود الأهل واجتماعهم، وأضاف:

"العيد بالنسبة لي كان يعني مدني والأهل واللمة، لكن بعد الحرب اختلف كل شيء. حتى لو رجعت المدينة، ما بحس بطعم العيد من دونهم".

أما الصحفي محمد الطيب، الذي عاد مؤخرًا من مصر بعد فترة نزوح، فقال إن الحديث عن العيد هذه الأيام يفتح مساحات عميقة من المشاعر والحنين، مشيرًا إلى أن الأضحية تبقى شعيرة دينية ييسّرها الله مهما ارتفعت تكلفتها، وأضاف:

"الفرحة الحقيقية الآن في الإحساس بالأمان والرجوع للبلد، أما غلاء الأضحية فناس كتار بقوا يتعاملوا معاه باعتباره أمرًا ثانويًا مقارنة بالاستقرار ولمّة الناس".

وقالت إحدى المعلمات، فضّلت الإشارة إليها بالأحرف الأولى "أ.م"، إن الضغوط المتراكمة جعلت كثيرين يفقدون الإحساس بمظاهر العيد المعتادة، وأضافت:

"الناس تعبت من كل الاتجاهات، والحرب خلت المشاعر نفسها مرهقة. زمان كنا نستعد للعيد بفرحة مختلفة، لكن هسه الإحساس بقى أقل بسبب الظروف".

وفي السياق ذاته، قالت سوما إن الأضحية أصبحت بعيدة عن متناول كثير من الأسر منذ سنوات، موضحة:

"بصراحة ناس كتار نسوا طعم الضحية من زمان، لأن الظروف الاقتصادية بقت أصعب من إنو الزول يفكر فيها كل سنة".

من جهتها، عبّرت الطالبة إيمان كمال، التي عادت مؤخرًا من رحلة لجوء خارج السودان، عن سعادتها بقضاء العيد داخل البلاد، مؤكدة أن للأعياد في السودان طابعًا مختلفًا لا يشبه أي مكان آخر، وقالت:

"مهما كانت الظروف، العيد في السودان عندو روح خاصة. والرجوع للوطن بعد الغربة والنزوح إحساس كبير جدًا، خصوصًا بعد التعب والتشتت".

وأضافت أن ارتفاع أسعار الأضاحي لا يراعي الظروف التي يعيشها المواطنون بعد الحرب، مشيرة إلى أن كثيرًا من الأسر ما زالت تحاول إعادة بناء حياتها ومصادر دخلها، وقالت:

"الناس لسه بتحاول تتجاوز آثار الحرب والخسائر، لذلك المفروض تكون في مراعاة أكبر للأسعار وتكاتف بين الناس عشان البلد ترجع أحسن من قبل".

بدوره، قال حسام حسن، وهو خريج جامعي، إن العيد هذا العام يحمل معنيين أساسيين بالنسبة له، هما اجتماع الأهل والشعور بالأمان بعد فترة طويلة من القلق والنزوح، مضيفًا:

"العيد الحقيقي هو رجوع الناس لبعض ولمّة الأحباب، أما غلاء الأضحية فدي معاناة مستمرة كل سنة لكنها زادت بعد الحرب".

أما تغريد، وهي ربة منزل، فأكدت أن الحرب كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار الأضاحي وتراجع قدرة الأسر على شرائها، وقالت:

"سعر الخروف بقى أعلى من راتب ناس كتار، وعشان كده في أسر بدأت تعتبر الأضحية رفاهية. ربنا يصلح الحال ويحفظ الجميع".

العيد في دارفور...

انتزاع الفرحة من أوجاع الحرب

لا يزال الحديث عن فرحة العيد في السودان، مثقلًا بالأوجاع بسبب رصاصة أولى «غير معروفة» شقت طريقها في لحظة كان ملايين السودانيين يستعدون لاستقبال عيد الفطر المبارك في يوم ٢١ أبريل ٢٠٢٣م. منذئذ لم تتذوق ملايين الأسر السودانية طعم العيد ليتفرَّقوا بين النزوح إلى ولايات أخرى أو اللجوء إلى دول الجوار، بحثًا عن الأمان، حاملين أمتعة الحزن وزاد الصبر عسى أن ينصلح حال البلاد ويخرس أزيز الرصاص، في البلد الذي تحوّلت رقعته إلى مرقد للموتى والأوجاع والأوبئة.

خاص ـ **صوت الأمة**

العيد في ولايات دارفور

يحل عيد الأضحى المبارك هذا العام وسكان مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، يرفعون أكف الضراعة لا طلبًا لرفاهية أو ترف، بل بحثًا عن الأمان، وفرحة أطفالهم الذين نسوا طعم العيد بسبب الغارات الجوية العشوائية التي ينفذها الجيش في مناطق واسعة في المدينة ومقر الحكومة الموازية، بحسب ما ذكر معلم سابق لـ«صوت الأمة».

مع اقتراب العيد تُصبح الأسواق في مدينة نيالا -بالرغم من شُحِّ الإمكانات المادية- صخبًا من الحياة، إذ تكتظ بالناس فيما يُعرف بـ«كسوة العيد» لأطفالهم الذين أنهكتهم الحرب لإضفاء لمسة من البهجة على حياتهم في ظلِّ ظروف اقتصادية قاهرة. تؤكد سناء عمر القاطنة في حي الوادي لـ«صوت الأمة» والبهجة تكسو وجهها «لن نستسلم لليأس... نعد الكعك... ونزين البيوت... ونشتري الألعاب لأطفالنا... لنُخبر العالم أن الجمال والحياة أقوى من الحرب».

تُشير الجدة حاجة آمنة، إلى أن مقولة «العيد عيد عافية وسلام»، قد أصبحت تتجسَّد بشكل كبير في مدينة نيالا بالرغم من ثُقل الحرب. وتُضيف «حكومة تأسيس تسير في الاتِّجاه الصحيح... حياتنا مستمرة... وأن الفرح بأنشودة التكبيرات سيبقى في وجه الدماء».

يقول حسون من محلية بُرام جنوب نيالا إن الحرب المستمرة للعام الرابع على التوالي، لم تؤثر في طقوس وتقاليد العيد. لكنه عاد وذكر مظهرًا غير مألوف في ولايات دارفور، حيث يستيقظ الجميع صباح العيد على أصوات «الرصاص» التي تُرافقهم إلى ساحة الصلاة.

سعيدة محمد التي فقدت ثلاثة من أبنائها في الحرب تقول بحرقة وألم: «كيف أعيِّد وأنا فقدت ثلاثة من أولادي في الحرب... لن أنساهم أبدًا... أتمنى أن تقف الحرب اليوم قبل الغد».

العيد دفء العلاقات الأسرية

في مدينة نيالا تُصبح مناسبة الأعياد مهمة لاستعادة دفء الأسرة الذي خفَّ بسبب الحرب، وعودة البعض من النزوح. ففي ظلِّ هذه الحرب المستمرة

يصبح التواصل الاجتماعي أكثر قيمة وتُصبح الأعياد فرصة لتضميد جراحات الفقد، كما يحدثنا الناشط محمد إسماعيل.

نفرح برغم أوجاع الحرب

بحر تاجر الملابس في السوق الشعبي جنوب مدينة نيالا، قال لـ«صوت الأمة»، إن حركة البيع والشراء مرتفعة بشكل كبير، والنشاط التجاري كبير مقارنةً بالعيد الماضي، لكنه شكا من انعدام الأمن والغارات الجوية التي يشنها الجيش السوداني، مضيفًا «أحث قيادة الجيش الكفَّ عن ضرب مدينتنا».

تتجلى في نيالا حكاية أمة تأبى الانسكار ويرتفع فوق ركام المعاناة ليُشرق بابتسامة العيد في كل عام. وكأنها تقول «إن الحياة هنا رغم أُنف كل شيء».

«عدت إلى مدينة نيالا... وجدت المدينة تعج بالبشر، والمحال التجارية فتحت أبوابها بالرغم من الدمار الذي لحق بجزء منها... سعدت بعودة نيالا البحير إلى سابق عهدها، لكن ما يحزنني حوادث النهب تحت تهديد السلاح التي نسمعها بين الحين والآخر، أتمنى من حكومة تأسيس ضرب المجرمين بلا هوادة». يحكي الأستاذ أحمد الزبير لـ«صوت الأمة» الذي عاد للتو من العاصمة اليوغندية كمبالا إلى مدينة نيالا للاستقرار وقضاء العيد مع أسرته الصغيرة.

أضحى بلا حج

«الكُلفة المالية الكبيرة والوضع الأمني المضطرب جعلني أصرف النظر عن حج والدتي هذا العام... أنتظر ربما تتوقف الحرب ويتحسن الوضع الأمني لأحقق حلم والدتي لزيارة بيت الله الحرام». يقول محمد لـ«صوت الأمة».

وتسبب الارتفاع القياسي في تكاليف الحج لموسم 2026م والتحديات الأمنية بسبب الحرب المستمرة بين الجيش وقوات «الدعم السريع»، في حرمان أعداد كبيرة من سكان إقليم دارفور من أداء فريضة الحج.

بالإضافة إلى ذلك -تسبب تدهور العملة المحلية مقابل الريال السعودي في رفع تكاليف الحج، إضافة إلى زيادة تكاليف الترحيل الداخلي والمخاطر الأمنية.

تكاليف باهظة

حددت الإدارة العامة للحج والعمرة في السودان تكاليف الحج لموسم 2026م لسكان ولايات دارفور حسب مسار السفر المتعمد؛ عبر الطيران «17,275,482» جنيهًا وعبر البحر «13,000,000» جنيه سوداني.

قال الدكتور إبراهيم إنه قبل الحرب كان يدَّخر من راتبه من أجل أداء فريضة الحج، إلا أنَّ الظروف الاقتصادية والحرب جعلته ينفق ما أدَّخره للحج على أبنائه.

و قال مسؤول في حكومة «تأسيس»، إن الظروف الأمنية لست هي السبب الوحيد في عزوف الكثيرين عن الحج في الولايات الخاضعة لسيطرتهم ؛ مضيفًا «سياسة حكومة بورتسودان الجشعة في رفع تكاليف الحج مثَّل السبب الرئيسي في عدم الرغبة في الحج».

محمد إبراهيم قال إنه كان ينوي الحج في هذا العام، لكنه قال إنه لا يملك جواز سفر، وقد يجد صعوبة كبيرة في استخراجه بعد أن واجه كثيرٌ من أقاربه متاعب جمَّة بسبب اسم جدهم «حميدان».

لم تكن الظروف الأمنية هي السبب الوحيد في عدم رغبة سكان دارفور في الحج؛ فالظروف الاقتصادية وتراجع دخل المواطنين وفقد الكثيرين وظائفهم منذ اندلاع الحرب، أدى إلى عزوف الكثيرين عن زيارة بيت الله الحرام.

أضابير وهوامش

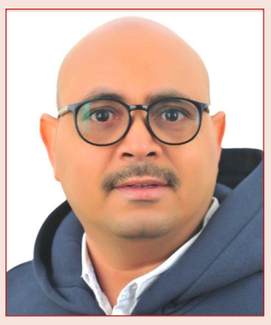

محمد الأمين عبد النبي

القرار الخطيئة

لا يمكن التعامل مع القرار الوزاري رقم (22) لسنة 2026م، الخاص بتقليص خدمات آلاف الموظفين والعمال وإنهائها، باعتباره إجراءً عاديًا أو خطوةً في مسار إصلاح الخدمة المدنية. فمضمون القرار يكشف عن اتِّجاه مقصود نحو تقليص العاملين في الحكومة، عبر لجنة مُنحت صلاحيات للحصر والتقييم، ووضع تصورات الخفض، ورفع توصيات التنفيذ. إنَّ السياق الإنساني المعقَّد الذي يمرُّ به السودان حاليًا يحوِّل هذا القرار من إعادة هيكلة إلى منعطف خطير يهدد الاستقرار الاجتماعي والمؤسسي؛ لا سيما وأنَّه يصدر في ظلِّ حرب وانقسام، وغياب كامل للمؤسسات الديمقراطية والرقابة الشعبية، مما يجعل أيَّ حديث عن الإصلاح أقرب إلى إعادة إنتاج سياسات الصالح العام والتمكين.

ويأتي هذا القرار في توقيت كارثي؛ إذ ترزح البلاد تحت وطأة حرب مدمِّرة أكلت الأخضر واليابس، وأدت إلى انهيار الخدمات الأساسية، وتشريد الملايين، وتوقف المرتبات أو عدم انتظامها، مع تراجع مستمر في القوة الشرائية جراء التضخم والانهيار المتواصل للعملة. وفي ظلِّ هذه الأوضاع الإنسانية بالغة القسوة، تمثل أي توجهات تستهدف تقليص العاملين تهديدًا مباشرًا للاستقرار المعيشي لعشرات الآلاف من الأسر التي تعاني أصلًا النزوح واللجوء، والحرمان من الحقوق المالية. وبدلًا من أن تدعم سلطة الأمر الواقع صمود الموظف، اختارت المسار الأنكأ بتحميله تبعات الانهيار الاقتصادي. إنَّ دفع عشرات الآلاف إلى رصيف البطالة القسرية خطوة نحو توسيع دائرة الفقر وتقديم الموظف ككبش فداء لفشل لم يكن سببًا فيه.

ويتجسّد في هذا التوجه عوار صارخ، يتجاوز الضمانات القانونية وحقوق التقاضي؛ فالاعتماد على لجان انتقائية يحوِّل شعار الإصلاح إلى مقصلة للتشريد. أما إغراءات التعويض المالي، فليست سوى حلول قاصرة ومسكنات مؤقتة لا تسمن ولا تغني من جوع، وتتلاشى قيمتها سريعاً أمام وحش التضخم وضعف الأجور. إنَّ الوظيفة العامة هي صمام الأمان الاجتماعي والأسري، واختزال الكوادر البشرية في أرقام يمثل تمزيقًا للعقد الاجتماعي والتزامات الدولة الأخلاقية.

وتُثير الصلاحيات الممنوحة للجنة الحصر والتقييم، مخاوف مشروعة من عودة التمكين والتشريد؛ فقد دفعت الدولة السودانية سابقًا ثمنًا باهظًا لسياسات الفصل للصالح العام التي حطّمت الخدمة المدنية، وأفرغتها من مهنيتها وكفاءاتها لصالح الولاء السياسي. وفي ظلِّ غياب المؤسسات الشرعية اليوم، يخشى السودانيون أن يُستغل غطاء الترشيق الإداري لتدمير ما تبقى من ولاء مؤسسي، مخلّفًا حالة من الإحباط العام؛ وهي أجواء كفيلة بقتل الإنتاجية، وإعدام الإبداع، وتشييد فراغ مهول داخل هيكل الدولة.

إنَّ أزمة الخدمة المدنية لم تكن يومًا أزمة فائض عددي، ولكنَّها أزمة إدارة وتسييس. ولتحقيق إصلاح مؤسسي يرتكز على مشروع وطني، يجب الاعتماد على ركائز أساسية: أولاها الكفاءة وتكافؤ الفرص بالاعتماد الصارم على المؤهلات، واقتلاع جذور المحسوبية التي أثقلت الجهاز الإداري بغير المنتجين. وثانيتها تفعيل الأجهزة الرقابية لقياس الأداء والأثر الفعلي. وتتمثّل الركيزة الثالثة في أجور عادلة تؤمن للموظف العيش الكريم الذي يحفظ كرامته الإنسانية. وتكتمل هذه الركائز بالبدائل المؤسسية الشفافة؛ إذ يكون العلاج عبر إعادة الهيكلة، وتفكيك التمكين، والتدريب والتأهيل، وابتكار آليات للتقاعد الاختياري المبني على حزم اجتماعية وتعويضات مجزية، بالتزامن مع الصرف الفوري للمستحقات والمتأخرات المحتجزة.

إنَّ الإصلاح المؤسسي غاية وطنية، تُدرك بثورة إدارية شاملة تُعالج البيئة وتُقوّم المنهج، لا بسياسات عشوائية تعصف بالاستقرار الاجتماعي؛ لذا فإنّ التراجع عن هذا «القرار الخطيئة» ضرورة سياسية وأخلاقية لحماية مستقبل الدولة ومؤسساتها. فالأمان الوظيفي هو حجر الزاوية في بناء السلم المجتمعي، والمساس به يجعلنا كمن يهدّ أساس البيت ليرمم سقفه.

إمام الحلو في حوار (صوت الأمة)

مشروع «الخلاص الوطني» أطروحة متكاملة لمعالجة الأزمة السودانية وإنهاء الحرب

في هذه المساحة نقلب الصفحات مع القيادي البارز بحزب الأمة القومي، وأمين السياسات بالحزب، إمام الحلو، حول العديد من الملفات على رأسها كيفية إنهاء الحرب الطاحنة، و مشروع الخلاص الوطني و أهمية الضغط الشعبي والإعلامي لتوعية المواطنين بخطورة الحرب وضرورة الدفع نحو الحلّ السلمي، وتحدث إمام عن موقف حزب الأمة القومي بشأن دعم كلّ جهد يسعى إلى وقف الحرب والوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ شامل، سواءً كان ذلك عبر المبادرات الوطنية أم الدولية، «الرباعية أو الخماسية أو المبادرات السعودية»، ونوه إلى أن الحرب استمرت أكثر مما ينبغي، واستمرارها سيؤدي إلى مزيد من الدمار والتفكك وتمزيق النسيج الاجتماعي، وشدد الحلو على أن المطلوب هو بناء جبهة سودانية موحَّدة رافضة للحرب وداعمة للتحول المدني الديمقراطي، تمتلك برنامجًا واضحًا وهيكلًا واضحًا، وقيادة موحّدة ومساءلة أمام قاعدتها الجماهيرية. فغياب هذا الجسم الموحد والمعارض للحرب «معارضة حقيقية»، والمنذد للانتهاكات والجرائم فيها، ظلَّ أحد أهم أسباب استمرار هذه الحرب

صوت الأمة:
فريق التحرير

الحرب في إيران ولبنان وغزة، أبعدت الأزمة السودانية من مركز الاهتمام العالمي

هناك حاجة ملحة لتنسيق كافة المبادرات الدولية لتكامل جهودها ضمن آلية موحدة

مرحبا بك في صوت الأمة

في البدء أُهنئ الشعب السوداني بصدور صحيفة «صوت الأمة»، صوت الحق، ولا شكَّ أنَّ صدورها يعدُّ إنجازًا كبيرًا في هذا الوقت العصيب الذي تمرُّ به الأمة السودانية، كما أهنئ القائمين على هذه الصحيفة وكتابها المتميزين، ونأمل أن تصبَّ جهودهم في تنوير المجتمع السوداني بكلِّ شرائحه انطلاقًا من الحقيقة والموضوعية، لأنَّ الإعلام في ظلِّ هذه الحرب اللعينة، أصبح رأس الرمح في مقاومة هذا الواقع الأليم.

● ما هو موقف حزب الأمة القومي من المبادرات الخارجية المطروحة لحلّ الأزمة السودانية؟

موقف حزب الأمة القومي، يقوم على دعم كلِّ جهد يسعى إلى وقف الحرب والوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ شامل، سواءً كان ذلك عبر المبادرات الوطنية أم الدولية، «الرباعية أو الخماسية أو المبادرات السعودية»، وبالفعل كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي بادرت عبر جهودها من خلال منبر جدة، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في أول مايو 2023م، أي بعد أقل من شهرٍ واحد فقط من اندلاع الحرب. وقد مثّلت تلك المبادرة أول مفاوضات التقى فيها طرفا الحرب -وإن كان بصورة غير مباشرة- وأسفرت عن إعلان مبادئ جدة في 11 مايو 2023م.

● كيف تقيِّمون مسار الوساطات؟

استمرت جهود الوساطات عبر عدة منابر، وكانت مفاوضات اتفاقية المنامة المجهضة في يناير 2024م بمشاركة السعودية ومصر والولايات المتحدة والبحرين، والتي تعدُّ آخر جولة حضرها طرفا الحرب (الجيش وقوات الدعم السريع). وكانت هذه الاتفاقية والتي تعتبر امتدادًا لمبادئ إعلان جدة والموقَّعة بالأحرف الأولى بين الجيش (كباشي) والدعم السريع (عبدالرحيم)، تعتبر أفضل اتفاق يمكن التوصُّل له وقتها، وأطلق عليها «وثيقة مبادئ وأسس الحل الشامل للأزمة السودانية»... وشمل هذا الاتفاق مبادئ أساسية منها: أن الشعب هو المصدر الأساسي للسلطة، واعتماد مبدأ العدالة الانتقالية، والإصلاحات المؤسسية. والالتزام بالعمل السياسي السلمي.

وبعد ذلك تحوَّلت الجهود إلى مبادرات حوارية، لا يشارك فيها الطرفان بصورة مباشرة، وهو ما يعكس اتِّساع فجوة الثقة وتباعد الأمل في اللقاء على طاولة تفاوض مباشر بين طرفي الحرب للوصول إلى حلٍّ يرضي جميع الأطراف.

● ماذا عن مبادرة الرباعية الدولية؟ وهل ترون أنها لا تزال قادرة على إحداث اختراق؟

مبادرة الرباعية الدولية، التي تضم السعودية والولايات المتحدة ومصر والإمارات، جاءت في سبتمبر 2025م انطلاقًا من تداخل هذه الدول بالوضع السوداني عسكريًا وسياسيًا واستراتيجيًا. وقد منح بيان الرباعية أملًا بإمكانية التوصُّل إلى وقف للحرب عبر خارطة طريق تبدأ بهدنة لثلاثة أشهر، ثم مرحلة انتقالية تمتد لتسعة أشهر وبعد ذلك الوصول إلى الحكم المدني. ونحن في حزب الأمة القومي نرى أنَّ هذه الخارطة مناسبة، إلا أن النتائج الإيجابية ما زالت غائبة بسبب استمرار تعنُّت طرفي الحرب، واقتصار المشهد على التصريحات الإعلامية دون خطوات عملية حقيقية إضافة إلى التوترات في المنطقة وعلى رأسها الحرب في إيران ولبنان وغزة، التي أبعدت الأزمة السودانية من مركز الاهتمام العالمي، بالرغم من حجم المأساة الإنسانية الأضخم في العصر الحديث.

● ما الفرق بين الرباعية والخماسية؟

المبادرة الخماسية تعتبر امتدادًا مكمِّلًا للرباعية، وتضم: «الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة»، وتهدف إلى إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية شاملة. فالرباعية تركِّز على وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية، بينما تعمل الخماسية على استكمال المسار السياسي بعد تحقيق التهدئة، في إطار متكامل يهدف إلى إنهاء الحرب وبناء عملية سياسية مستقرة. وأعتقد أن هناك حاجة ملحة لتنسيق كافة المبادرات الدولية لتكامل جهودها ضمن آلية موحدة، بما في ذلك مجهودات الدول الأوروبية، وفتح المجال لبعض الدول الإفريقية المؤثرة مثال لذلك: جنوب إفريقيا ونيجيريا.

● بعد دخول الحرب عامها الرابع، كيف تنظرون إلى المشهد الحالي؟

لا تزال المبادرات مستمرة دون تحقيق اختراق حقيقي يوقف هذه المأساة، بالرغم من أنَّ إنهاء الحرب يمثِّل الهدف الأسمى للشعب السوداني بكلِّ فئاته، وهناك فئة محدودة فقط ما زالت تؤيد استمرار الحرب حفاظًا على مصالحها الخاصة، دون اعتبار للمصلحة الوطنية العامة.

ولا شكَّ أن الأولوية القصوى الآن هي وقف الحرب، يلي ذلك معالجة الكارثة الإنسانية، ثم العمل على عودة النازحين واللاجئين إلى مناطقهم «المحسَّنة».

● ماذا عن مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار؟

نأمل أن تكون هناك رؤية واضحة لإعادة إعمار المناطق المتضرِّرة، خاصة القرى التي طالها الدمار الكامل، مع توجيه المساعدات الدولية لتحسين الخدمات الأساسية في المناطق النائية.

وبعد ذلك تأتي المرحلة السياسية عبر ترتيبات انتقالية تحظى بقبول وإجماع القوى الوطنية وقطاعات الشعب السوداني المختلفة.

● حزب الأمة طرح مشروع «الخلاص الوطني»... ما أبرز ملامحه؟

الحرب استمرت أكثر مما ينبغي، واستمرارها سيؤدي إلى مزيد من الدمار والتفكك وتمزيق النسيج الاجتماعي، لذلك طرح حزب الأمة مشروع «الخلاص الوطني»، وهو أطروحة تعبِّر عن رؤية متكاملة لمعالجة الأزمة السودانية تبدأ بوقف وإنهاء الحرب، ومعالجة الحالة الإنسانية عبر مبادرات الوصول الإنساني. ويقترح المشروع وقف الحرب وإنهائها باستراتيجية «الإنهاك والإدراك»، بالضغط على مصادر الدعم اللوجستي والعسكري للطرفين من قِبل الخارج، بما يؤدي إلى إنهاك قدراتهما القتالية، وبالتالي إدراكهما أنَّ هذه الحرب لا منتصر فيها، وأنَّ كُلفتها أكبر من أيِّ مكاسب متوهمة.

● وهل تعتقدون أنَّ الضغط الشعبي يمكن أن يلعب دورًا مؤثِّرًا؟

بالتأكيد، مشروع الخلاص الوطني يؤكِّد أهمية الضغط الشعبي والإعلامي لتوعية المواطنين بخطورة الحرب وضرورة الدفع نحو الحلِّ السلمي، على أن يكون هذا الضغط الشعبي منتظمًا بآلية وطنية جامعة، تمثل المعارضة الشعبية السياسية للحرب والداعية إلى التحوُّل المدني الديمقراطي.

ونحن نعتقد أنَّ الحلَّ الأقل كُلفة والأكثر واقعية، يتمثل في جلوس طرفي الحرب إلى طاولة تفاوض للتوصُّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، ثم الانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة تقوم على التوافق الوطني، بإشراف الشعب السوداني وبدعم المجتمع الدولي.

● كيف تقيِّمون نتائج مؤتمر برلين الأخير؟

مؤتمر برلين، الذي انعقد في 15 أبريل الماضي بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على اندلاع الحرب، جاء بعد مؤتمري باريس ولندن اللذين عُقدا في أبريل من العامين الأول والثاني للحرب تواليًا، ونتمنى ألا يأتي أبريل 2027م والسودان لا يزال بحاجة إلى مؤتمر دولي جديد بشأن الحرب... فهذه المؤتمرات، بالرغم من أهميتها، بدت وكأنها مناسبات موسمية أكثر من كونها خطوات حاسمة لوقف النزاع، وذلك لعدم قدرتها على تشكيل ضغط قوي على طرفي النزاع (الجيش والدعم السريع) وحلفائهما في الداخل والخارج، في وقت تتفاقم فيه معاناة السودانيين يومًا بعد يوم.

● ما الذي ميَّز مؤتمر برلين؟

تميَّز مؤتمر برلين بمشاركة وزراء خارجية ودول مؤثِّرة، مثل: الولايات المتحدة وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا، إلى جانب منظمات دولية ودول أوروبية وعربية وإفريقية. كما شهد محاولة مهمة لجمع القوى السودانية المختلفة والمتناقضة، بمشاركة نحو 40 شخصية سودانية تمثِّل بعض القوى السياسية ومنظمات مجتمع مدني، في محاولة لتمثيل أوسع طيف مدني سوداني. وقد نجح المؤتمر في جمع مليار ونصف دولار، نتمنى أن توجَّه بشكل سليم نحو تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوداني.

● ما المطلوب الآن من القوى السياسية السودانية؟

المطلوب هو بناء جبهة سودانية موحَّدة رافضة للحرب وداعمة للتحول المدني الديمقراطي، تمتلك برنامجًا واضحًا وهيكلًا واضحًا، وقيادة موحّدة ومساءلة أمام قاعدتها الجماهيرية. فغياب هذا الجسم الموحد والمعارض للحرب «معارضة حقيقية»، والمنذد للانتهاكات والجرائم فيها، ظلَّ أحد أهم أسباب استمرار هذه الحرب.

ولا يمكن تحقيق تأثير حقيقي دون توحيد القوى المدنية والوطنية في أقرب وقت ممكن، للاطِّلاع بدورها الوطني المطلوب، وبما يمكِّن المجتمع الدولي من التعامل مع صوت سوداني موحَّد يعبِّر عن تطلعات الشعب السوداني في السلام والدولة المدنية الديمقراطية.

تميَّز مؤتمر برلين بمشاركة وزراء خارجية ودول مؤثرة

لا تزال المبادرات مستمرة دون تحقيق اختراق حقيقي يوقف هذه المأساة

موقف الحزب يقوم على دعم كل جهد يسعى إلى وقف الحرب

استمرار الحرب سيؤدي إلى مزيد من الدمار والتفكك وتمزيق النسيج الاجتماعي

أزمة العطش تضرب مشروع الجزيرة مجددًا...

مخاوف من فشل المواسم وتهديدات تطارد المزارعين

في كلّ موسم زراعي تتجدَّد أزمة المياه في مشروع الجزيرة، لتعيد إلى الواجهة أسئلة قديمة حول مستقبل أكبر مشروع زراعي مروي في السودان، وقدرته على الاستمرار وسط تدهور البنية التحتية وتعقيدات الإدارة ونقص التمويل، وبينما تراهن السلطات على عمليات صيانة وتأهيل تقول إنها أعادت الحياة إلى أجزاء واسعة من المشروع، يرى مزارعون وخبراء أنَّ أزمة «العطش» تجاوزت كونها اختناقات موسمية، لتصبح تهديدًا مباشرًا للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ومعيشة ملايين السودانيين المرتبطين بالمشروع.

صوت الأمة-
ناهد محمد

يقول مزارعون، إن الأزمة المتكرِّرة باتت تنذر بخسائر كبيرة، خصوصًا للمزارعين الممولين عبر البنوك، في ظلّ مخاوف من العجز عن سداد المديونيات واحتمالات التعرُّض لإجراءات قانونية قد تصل إلى السجن بسبب تدني العائدات الزراعية.

ويرى وكيل وزارة الزراعة والغابات السابق، عبد الرحمن هتر، أن الحديث عن مشروع الجزيرة يعني الحديث عن حياة ملايين السودانيين، مشيرًا إلى أن المشروع ظلّ يمثل العمود الفقري للإنتاج الزراعي في البلاد بالرغم من الأزمات المتلاحقة.

وأضاف أن الحديث عن مشروع الجزيرة «يعني الحديث عن حياة»، مستعيداً واقعة زيارة وفد من صندوق النقد الدولي لتقييم أولويات التمويل من المنحة المخصصة للسودان.

وأوضح هتر، في حديثه لـ«صوت الأمة»، أن رئيس البعثة تساءل حينها عن جدوى إعادة تأهيل مشروع الجزيرة بعد تعدد محاولات الإصلاح وما وصفه بـ«فشل المشروع»، إلا أنه رد بالقول: إن وصف المشروع بالفاشل «فرية كبرى»، مؤكداً أن العامل الأهم في استمراره ونجاحه هو المزارع السوداني الذي ظل متمسكًا بأرضه ورغبته في الإنتاج بالرغم من التحديات.

وأشار إلى أن المشروع كان ينتج نحو 80% من قمح السودان، و90% من الطماطم، و60% من البصل، إضافة إلى 80% من البامية، إلى جانب المحاصيل النقدية مثل القطن والعدسية وفول الصويا... وغيرها. وأضاف أن نحو خمسة ملايين شخص يعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عائدات المشروع.

مشاكل ووعود:

واعتبر عبد الرحمن هتر، أن أزمة الري تمثل «أم المشكلات» في مشروع الجزيرة، مشيرًا إلى أن بداية كل عروة أو موسم زراعي تقترن بتصاعد شكاوى المزارعين وضجيج منصات التواصل بشأن اختناقات الري.

وأضاف أن إدارة المشروع تعلن في كلّ مرة عن خطط زراعية جديدة وتعهدات باتخاذ التحوطات اللازمة لضمان انسياب المياه إلى الحقول بسهولة، بينما يؤكد مسؤولو الري جاهزيتهم الكاملة، غير أن الموسم ينتهي بـ«نصب صيوان عزاء للمزروعات التي ماتت عطشاً».

وأضاف قائلًا، لا يخفى على صاحب أي بصر وبصيرة التدهور الذي حاق بالمشروع نتيجة للتخبطات الإدارية والفنية والتشريعية، وكأنها مقصودة، وأجزم لو كانت مقصودة لما تمت بمثل هذه المهارة في التدمير، ثم جاءت الحرب لتكمل الانهيار.

عصب الزراعة:

واعتبر الوكيل السابق، أن الماء عصب الزراعة، والهم الأول (المفترض) أن تقوم به الإدارة هو كيفية إيصال مياه الري إلى الوحدة الإنتاجية (الحواشة)، ولكن الإدارة عندنا معكوسة لأنها تكرار لأرقام وضعت من داخل المكاتب يخرجونها من الأدراج وتعدَّل حسب التضخم بغرض تعظيم الميزانية والتي سوف تقوم وزارة المالية بشطرها النصف في أحسن الأحوال والربع في الغالب.

وأشار إلى أن المشكلة معلومة، وتكمن في تدهور البنية التحتية لنظام الري. وتساءل عن جدوى الدخول في مغامرة معروفة النتائج (تحفيز المزارعين على الزراعة في ظلّ عدم القدرة على توفير المياه بالقدر الكافي؟).

وقال وكيل الزراعة السابق، إن أغلب الدراسات تركّز على إصلاح منظومة الري، بيد أنه تساءل عن كيفية صيانة شبكة طولها (4800) كيلو متر.

خطة علمية:

ودعا الوكيل السابق، إلى وضع خطة علمية ممرحلة لإعادة تأهيل مشروع الجزيرة، تبدأ بإيقاف النشاط الزراعي داخل المشروع لفترة محددة تُخصص لأعمال الصيانة والتأهيل، مقابل تركيز الزراعة في امتداد المناقل خلال تلك المرحلة.

وأوضح أن أعمال الصيانة ينبغي أن تشمل تنظيف وترميم الترعة الرئيسية، وصيانة المواجر والترع الفرعية عبر عمليات التبطين، إلى جانب إنشاء بوابات حديثة، واستبدال المساقي الداخلية المعروفة بـ«أبو عشرينات» و«أبو ستات» بأنابيب بلاستيكية مزودة بمحابس.

وأشار هتر إلى أهمية وضع تشريعات وقوانين رادعة لحماية البنية التحتية للمشروع، مؤكداً أن الخطوة تتطلب إصدار قانون جديد بمشاركة أصحاب المصلحة، وإنشاء روابط للمياه، وإعداد دراسة متخصصة بواسطة بيت خبرة، على ألا تتجاوز فترة التنفيذ عامين، مع الاستفادة من التجربة المصرية في تطوير نظم الري بالغمر.

تحديات الصيانة وتمويل الإنقاذ تتصدر الأزمة:

من جهته، يقول الخبير الزراعي عبد الله محمد عثمان: إن الطول الكلي لشبكة الري في مشروع الجزيرة يتجاوز 36 ألف كيلو متر طولي، وهو ما يزيد قليلًا على طول خط الاستواء حول الكرة الأرضية، مشيراً إلى أن هذه الشبكة العملاقة تستهلك نحو ثلث حصة السودان من مياه النيل، بما يعادل سبعة مليارات متر مكعب سنوياً.

وأضاف في حديثه لـ«صوت الأمة»، أن هذه المعطيات تجعل من الطبيعي ظهور بعض المشكلات والاختناقات من موسم إلى آخر، لا سيما بعد تحول الدورة الزراعية بالمشروع من ثلاثية إلى رباعية ثم خماسية، الأمر الذي أدى إلى دخول محاصيل إضافية وزيادة المساحات المزروعة، وبالتالي ارتفاع الضغط على قنوات الري، وما يستتبعه ذلك من حاجة متزايدة إلى أعمال الصيانة الموسمية والدورية.

وأكد أن ظهور حالات عطش في أجزاء متفرقة من المشروع ليس أمرًا مستبعدًا، موضحًا أن الأسباب الرئيسة والدائمة لهذه الأزمة تتمثل في عدم تنفيذ أعمال الصيانة الصيفية الضرورية، إلى جانب تجاوز بعض المزارعين للمساحات المحددة للزراعة، فضلاً عن ضعف كفاءة إدارة المياه المتاحة في بعض الأحيان.

وأوضح أن غياب الصيانة الصيفية، يعدُّ من أكثر العوامل تأثيرًا في ظهور جيوب للعطش، وأحيانًا حالات غرق، باعتبار أن تلك الصيانة تشمل إزالة الحشائش والإطماء، وصيانة الجسور ومنظمات الري وأبوابه، إضافة إلى استبدال المواسير الخرسانية وغيرها من الأعمال الفنية.

وقال عثمان لـ«صوت الأمة»، إن مسألة تبعية إدارة الري للمشروع أو لوزارة الري لن يكون لها تأثير جوهري على الأزمة في الوقت الراهن، لافتاً إلى أن المشكلة ظهرت في الحالتين عبر تاريخ المشروع.

وأضاف أن الحل يكمن في قدرة إدارة المشروع على توفير التمويل المطلوب مبكرًا، كما يحدث مع بقية المدخلات الزراعية، مع العمل على رفع معدلات التحصيل ضمن كُلفة الإنتاج، إلى جانب تعميم وتنظيم التأمين الزراعي وإلزاميته، بما يتيح لشركات التأمين المساهمة في تغطية جزء من التمويل المطلوب والتحوط لمثل هذه الأزمات.

الدرداقة» بديلاً «للمواسير»... السودانيون يواجهون العطش وغلاء المياه

يدفع حسن فاروق «الدرداقة» المحمّلة بجراكن المياه لمسافات طويلة في الثورة الحارة ١٠٠ بمحلية كرري شمالي أم درمان، بعدما تحوّلت رحلة البحث عن المياه إلى جزء من معركة يومية مرهقة يعيشها السكان في العاصمة السودانية. ويقول إن المياه أصبحت هاجسًا دائمًا للأسر، يستهلك وقتها وأموالها في ظل الانقطاعات المستمرة وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة.

ويضيف فاروق، في حديثه لـ«صوت الأمة»، أن المواطنين، بمن فيهم النساء والأطفال، يضطرون يوميًا إلى نقل المياه بوسائل بدائية لمسافات طويلة، بينما تجاوز سعر برميل المياه في بعض الأحياء ١٢ ألف جنيه، في وقت أصبحت فيه قطوعات الكهرباء والمياه جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية.

ويرى أن الحديث عن أزمة المياه لا ينفصل عن حالة الانهيار الكامل التي تعيشها البلاد، معتبرًا أنَّ التعامل مع الأزمة باعتبارها حالة عارضة يتجاهل حجم المعاناة اليومية التي يعيشها المواطنون، خاصة العائدين من النزوح أو الذين بقوا داخل مناطق الحرب.

ويقول إنّ كثيرًا من المواطنين بنوا آمالًا على تحسن الأوضاع بعد خروج قوات الدعم السريع من بعض المناطق، إلا أنَّ الواقع ظل -بحسب تعبيره- «مؤلمًا ومحبطًا على مختلف المستويات الحياتية، في ظل البطالة وارتفاع الأسعار والجوع والمرض وغياب الخدمات الأساسية.

ويوضّح أن قطوعات الكهرباء اليومية ولساعات طويلة ضاعفت حجم المعاناة، بينما ظلت المياه منقطعة في عدد كبير من المناطق لفترات طويلة، وفي بعض أحياء أم درمان لأكثر من شهر كامل.

ويتابع فاروق أن نقل المياه أصبح جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية للأسر، بينما تضاعف درجات الحرارة المرتفعة خلال فصل الصيف، إلى جانب انقطاع الكهرباء، حجم المأساة التي يعيشها المواطنون.

الخرطوم-
سارة عطية

أمبدة... معاناة يومية وارتفاع في الأسعار

ولا تبدو قصة فاروق معزولة عن واقع تعيشه مناطق واسعة من السودان، حيث تتفاقم أزمة المياه بصورة غير مسبوقة، وسط انقطاعات متكررة للإمداد وارتفاع كبير في أسعار شراء المياه.

وفي أمبدة غربي العاصمة الخرطوم، تعيش أم أحمد تفاصيل معاناة يومية قاسية بسبب انقطاع المياه لفترات طويلة. وتقول إن رحلة الحصول على مياه صالحة للشرب والاستخدام الآمن تحوَّلت إلى عبء مالي ونفسي ثقيل، في ظل الحاجة اليومية المستمرة للمياه.

وتوضح أم أحمد أنها تضطر لشراء «الباقة» الواحدة من المياه بسعر ألفي جنيه، بينما تحتاج أسرتها إلى نحو سبع عبوات، يوميًا كحد أدنى لتغطية الاحتياجات الأساسية، ما يرفع كُلفة المياه اليومية إلى نحو 14 ألف جنيه.

وتضيف: «كل تفاصيل حياتنا أصبحت مرتبطة بعدد العبوات، فنحن نوزعها بحساب دقيق بين الطبخ والنظافة وغسيل الأواني وحتى مياه الشرب».

كما اشتكى مواطنو وحدة السلام بأمبدة، في مذكرة موجهة إلى معتمد المحلية، من استمرار انقطاع المياه لأكثر من خمسة أشهر في بعض الأحياء، الأمر الذي اضطر السكان لشراء «جوز المويه» من عربات «الكارو» بأسعار بلغت ثلاثة آلاف جنيه للجوز الواحد.

الريف الجنوبي... شكاوى متواصلة

وفي منطقة صالحة بالريف الجنوبي لأم درمان، يقول عثمان عبد الله محمد، إن سعر برميل المياه من عربات «الكارو» وصل إلى عشرة آلاف جنيه، وهو مبلغ يشكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا في ظل الظروف المعيشية الراهنة.

ويشير عثمان عبد الله محمد، في إفادته لـ«صوت الأمة»، إلى أن المواطنين خاطبوا إدارة المياه أكثر من مرة، إلا أن الوعود المتكررة بحل الأزمة لم تنعكس على الواقع، وظلت المشكلة مستمرة دون حلول جذرية، مؤكدًا أن الأزمة لا تقتصر على منطقة صالحة وحدها، بل تمتد إلى عدد كبير من أحياء أم درمان الأخرى.

وفي أبو سعد مربع (6)، رفعت فاطمة محمد الحسن، شكوى عاجلة إلى الهيئة القومية للمياه فرع أم درمان، قالت فيها إن المنطقة تعاني انقطاعًا كاملًا للمياه منذ أكثر من عشرة أيام، وسط أوضاع معيشية وإنسانية بالغة الصعوبة.

حالة طوارئ غير معلنة في بحري

الانتقال إلى مدينة بحري لا يغير كثيرًا من صورة الأزمة، بل يكشف تفاصيل أخرى من المعاناة اليومية. وتقول الطالبة شهد محمد محمود، إن الإمداد المائي بات خاضعًا لقطوعات مستمرة وتذبذب حاد في الضخ.

وتضيف محمود، في مقابلة مع «صوت الأمة»: «نعيش في بحري حالة طوارئ غير معلنة بسبب المياه. بعض الأحياء تنقطع عنها المياه لأيام، بينما تعاني أحياء أخرى من ضعف شديد يمنع السكان حتى من تخزين احتياجاتهم الأساسية».

وتشير إلى أن الأزمة أثرت بصورة مباشرة على الطلاب والأسر، إذ أصبح جزء كبير من الوقت يضيع في انتظار المياه أو البحث عن مصادر بديلة، ما ينعكس سلباً على الدراسة والاستقرار النفسي.

انقطاع المياه أصبح هو القاعدة

وفي جنوب الخرطوم، يقول عبد العزيز بابكر، إن الحال في الأحياء يشبه إلى حدٍّ كبير ما يحدث في بحري وأم درمان، موضحًا أن انقطاع المياه أصبح هو القاعدة، بينما تحول استقرار الإمداد إلى استثناء نادر.

أزمة تمتد إلى الولايات

في ولاية النيل الأبيض، بمدينة الدويم، يقول عثمان علي إن خدمات المياه بمدينة الدويم أصبحت مرتبطة بصورة مباشرة بقطوعات الكهرباء، حيث تتوقف محطات الضخ لساعات طويلة مع انقطاع التيار.

ويؤكد على أنَّ بعض الأحياء تعاني ضعفًا حادًا في تدفق المياه لفترات قد تمتد إلى شهر كامل، بينما تجاوز سعر برميل المياه حاجز 12 ألف جنيه، ما ضاعف الأعباء المعيشية على الأسر.

وفي القضارف، يصف هشام الإدريسي أزمة المياه بأنها أزمة يومية تمس حياة أكثر من مليوني مواطن، خاصة في المحليات الطرفية والريفية، بالرغم من ما تتمتع به الولاية من أمطار غزيرة وإيرادات محلية معتبرة.

ويقول الإدريسي في منشور له على الفيسبوك، إن سعر «جوز المويه» ارتفع من 500 جنيه إلى ما بين ألف وألف وخمسمائة جنيه في بعض الأحياء، بينما يضطر كثير من السكان إلى قطع مسافات طويلة للحصول على المياه.

الحرب والكهرباء... في قفص الاتهام

وقال مسؤول بإدارة مياه المدن -فضّل حجب اسمه- لـ«صوت الأمة»، إن قطوعات المياه التي تشهدها عدد من الولايات والمدن السودانية تعود إلى أسباب متعددة، في مقدمتها آثار الحرب التي تسببت في تدمير واسع للبنية التحتية الخاصة بقطاعي المياه والكهرباء.

وأوضح أن عددًا من محطات الضخ والآبار وخطوط النقل تعرضت لأضرار كبيرة، إلى جانب خروج بعض المحطات عن الخدمة بسبب التخريب أو نقص قطع الغيار وصعوبة الوصول إلى مواقع الأعطال.

وأضاف أن الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي فاقم الأزمة بصورة كبيرة، باعتبار أن معظم محطات المياه تعتمد بشكل أساسي على الكهرباء في عمليات الضخ والتشغيل، فضلًا عن النقص في الوقود وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة.

وأشار إلى أن حركة النزوح الكبيرة إلى بعض المدن، أدت أيضًا إلى زيادة الضغط على الشبكات القائمة، ما تسبب في ضعف الإمداد وعدم انتظام وصول المياه إلى عدد من الأحياء.

وأكد أن الجهات المختصة تعمل حاليًا على تنفيذ معالجات إسعافية تشمل إعادة تشغيل المحطات المتوقفة وصيانة الشبكات المتضررة، إلى جانب توفير تناكر مياه للمناطق الأكثر تأثرًا.

كما كشف عن اتّجاه للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل الآبار والمحطات كحل بديل لأزمة الكهرباء، إضافة إلى وضع خطط لإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة تدريجياً.

وبين «الدرداقات» التي تجوب الأحياء، وصفوف انتظار المياه الطويلة، وأسعار البراميل التي تلتهم ما تبقى من دخول الأسر، تبدو أزمة المياه في السودان أبعد من مجرَّد خلل خدمي عابر. وبين وعود المعالجات الإسعافية وواقع الخدمات المتدهور، يظل العطش شاهدًا إضافيًا على حجم الأزمة الإنسانية والمعيشية التي تتسع يومًا بعد آخر في السودان.

من أقوالهم

«إن هندسة البناء الديمقراطي المستدام تتطلب وجود قوات مسلحة ذات كفاءة قتالية عالية وانضباط راسخ، وكذلك بقية القوات النظامية، بحيث تكون جميعها محصنة ضد الاختراق الحزبي الذي يسخرها لأهداف تتناقض مع الضبط والربط المنشودين».

الإمام الصادق المهدي، رئيس الوزراء السابق، عليه الرضوان، 14 مايو 2020م

في رحاب الإمام الصادق المهدي:

مشروعه التأسيسي البرامجي للعقد الاجتماعي

المقال الأول:- العقد الاجتماعي من منظور فلسفي «تأسيسي»

د. إبراهيم البدوي

مقدّمة:

المنظور التأسيسي (Foundational Perspective) للعقد الاجتماعي، هو منظور فلسفي ومعياري، يسعى للإجابة على السؤال الأساسي: «لماذا يوافق الأفراد على العيش تحت سلطة سياسية، وما الذي يضفي الشرعية على الدولة؟» وبالتالي، يشرح العقد الاجتماعي التأسيسي سبب شرعية السلطة السياسية وضرورتها. من ناحية أخرى، يتناول منظور العقد الاجتماعي البرامجي (programmatic Perspective)، كيفية ممارسة السلطة، والالتزامات التي تقع على عاتق الدولة تجاه مواطنيها، وكيفية تفعيلها في المؤسسات والسياسات الفعلية.

لقد أدى تاريخ السودان الطويل من الحروب الأهلية والحكم الاستبدادي -والأسوأ من ذلك عسكرة السياسة والاقتصاد منذ وصول نظام «الإنقاذ» الكليبتوقراطي الفاسد للسلطة- إلى تآكل شرعية الدولة، بينما تسارع تجريف الدولة السودانية بصورة مخيفة بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر وصولًا إلى حرب أبريل الوحشية المدمرة. لهذا ليس مستغربًا أن يميل قطاع واسع من الشعب السوداني إلى التشكيك في الشرعية السياسية للدولة السودانية المركزية، بل والتمرُّد عليها كما في حالات الحروب الأهلية المتواترة، حيث أصبح السودان يُعرَّف بأنه بلد «الهشاشة والصراعات وعدم الاستقرار السياسي». عليه، هناك حاجة ماسة لإعادة التفكير بشكل جذري في عقدنا الاجتماعي على المستويين التأسيسي والبرامجي كي نفهم حالة التشرذم والتوهان، وربما «اللاوطنية» واللامبالاة التي نعيشها بالرغم من التهديد الوجودي الماثل لنا كشعب ووطن، ونسعى للانعتاق والتحرر منها لبناء «وطن شامخ وطن عاتي... وطن خيّر ديمقراطي»، كما حلُم به الشاعر الفحل محجوب شريف ونسجه شعرًا وطنيًا رائعًا، تغنى به الفنان العظيم محمد وردي نشيدًا سارت به الركبان -عليهما الرحمة والرضوان-.

سنعرض في المقال الحالي للمنظور التأسيسي من وجهة نظر الفلسفة الغربية التاريخية، وفي المقال الذي يليه نتناول وجهة نظر الفقه والفلسفة الإسلامية في سياق المشروع الفكري للإمام الراحل الصادق المهدي -عليه الرحمة والرضوان-. أخيرًا، أزمع تخصيص عدة مقالات لاحقة لمعالجة المنظور البرامجي في السياق السوداني، كمجتمع ودولة يسعيان إلى الخروج من حالة «الهشاشة والصراعات وعدم الاستقرار السياسي»، وبناء «السلام المدني الديمقراطي النهضوي». سأركز في بعض المقالات على توصيف «النهضوي» والذي -برأيي- هو بمثابة «الفريضة الغائبة» في المشروع الوطني السوداني. كما سأبين في هذا السياق، فإن إنجاز تحول تنموي غير مسبوق في تاريخ السودان الحديث -يرقى لمصاف «المعجزة التنموية»-، هو الشرط اللازم لاستدامة الديمقراطية ونجاعة العقد الاجتماعي، لأنه الإنجاز الوطني الأهم لمخاطبة جذور أزمة المشروع الوطني السوداني في المجتمعات التي تعاني من التخلُّف والتشرذم والاصطفاف الهُوياتي، كما نحن في السودان. إلا أنَّ تناول مفهوم «الشرعية الاقتصادية» كاستحقاق مرجعي في العقد الاجتماعي، قد ظلَّ سطحيًا أو مهملًا -إلى حدٍّ كبير- في حوارات النُخَب وأدبيات الحركة السياسية السودانية.

المنظور التأسيسي في الفلسفة الغربية:

بالنظر إلى جذوره الفلسفية، فإنّ المنظور التأسيسي للعقد الاجتماعي، لا يتعلّق بالسياسات العملية بقدر ما هو مسكون بالتبرير الأخلاقي للنظام السياسي. في هذا السياق، صاغ مفكرون مثل هوبز ولوك وروسو، مفهوم العقد الاجتماعي باعتباره اتفاقًا ضمنيًا أو صريحًا بين الأفراد لتشكيل مجتمع سياسي مقابل الأمن والحقوق والنظام.

توماس هوبز (1588م- 1679م): هو مفكر بريطاني في الفلسفة السياسية (political philosophy)، اشتهر بنظرياته حول العقد الاجتماعي، وأسس النظام السياسي. كانت نظرة توماس هوبز المادية والميكانيكية للسلوك البشري رائدة في القرن السابع عشر، وأسست لمقاربته لمفهوم العقد الاجتماعي، التي أوجزها في عمله الرائد «ليفياثان» عام 1651م. يشير مصطلح «ليفياثان» إلى السلطة السيادية القوية (الدولة) التي تم إنشاؤها من خلال عقد اجتماعي بين الأفراد.

●يبدأ هوبز بفكرة حالة الطبيعة (state of nature)، وهي حالة بدون حكومة، حيث تكون الحياة «منعزلة، فقيرة، بغيضة، وحشية، وقصيرة». في هذه الحالة، يتصرَّف الأفراد -فقط- بدافع الحفاظ على الذات، مما يؤدي إلى الخوف والصراع المستمريْن.

●للهروب من هذه الفوضى، يتَّفق الناس بشكل جماعي على تشكيل عقد اجتماعي، ويتنازلون عن بعض الحريات لسلطة مركزية مقابل الأمن والنظام.

●يرمز «الليفياثان» إلى هذه السلطة السيادية -سواء كانت ممنوحة لملك أو لمجلس- التي تمتلك السلطة المطلقة لإنفاذ القوانين وضمان السلام.

يستخدم هوبز الصورة التوراتية لمفهوم الليفياثان (وحش بحري عملاق)، للتأكيد على القوة الساحقة والسلطة غير القابلة للتجزئة للسيادة، الضرورية لمنع المجتمع من الانهيار مرة أخرى في الفوضى. بالنسبة لهوبز، الليفياثان هو استعارة للدولة ككيان اصطناعي، قوي للغاية، تم إنشاؤه بإرادة جماعية للأفراد لضمان البقاء والاستقرار.

في مقال قادم، سأعتبر الدولة السودانية العسكرية القمعية بمثابة «ليفياثان» معاصر لشرح «المتلازمة السياسية السودانية» في سياق ما يسمى بنموذج الممر الضيق الذي وضعه البروفيسور دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون، الحائزان على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2024م.

جون لوك (1632م- 1704م): هو -أيضًا- فيلسوف ومفكر اجتماعي بريطاني، يُعتبر على نطاق واسع «أبو الليبرالية»، وقد أثَّر بشكل عميق في تشكيل أفكار الديمقراطية والحكم الدستوري وحقوق الإنسان. يعد كتاب لوك «الرسالة الثانية حول الحكم» 2، أحد النصوص الأساسية للفكر السياسي الليبرالي الحديث، وقد أثرت نظرية لوك تأثيرًا عميقًا على التقاليد الديمقراطية الليبرالية، بما في ذلك إعلان استقلال الولايات المتحدة واعتماد الأسس الدستورية الحديثة. هذا وقد كُتب في سياق الثورة المجيدة (1688م) في إنجلترا: (كانت الثورة سلمية نسبيًا، حيث لم تشهد حروبًا دموية واسعة، لذا سُمّيت «المجيدة»، ومهَّدت لتطور الديمقراطية البرلمانية البريطانية وأثرت في الفكر السياسي الغربي). ولهذا قدم هذا الكتاب بديلًا جذريًا وأكثر تقدمية عن منظور هوبز للعقد الاجتماعي كما ورد في كتابه «ليفياثان»:

●حالة الطبيعة: يصف لوك حالة الطبيعة بأنّها حالة من الحرية والمساواة، حيث يحكم الناس القانون الطبيعي (العقل). على عكس هوبز، فهي ليست بالضرورة حالة حرب، ولكنها يمكن أن تصبح غير آمنة بدون سلطة محايدة.

●الحقوق الطبيعية: يولد البشر مع حقوق طبيعية في الحياة والحرية والملكية. هذه الحقوق غير قابلة للتصرف وتوجد قبل الحكومة.

●العقد الاجتماعي: يشكل الناس الحكومات من خلال عقد طوعي لحماية حقوقهم. على عكس السيادة المطلقة لهوبز، يصر لوك على أن الحكومة محدودة ومشروطة، إذا فشلت في حماية الحقوق، يحق للمواطنين مقاومتها وحتى الإطاحة بها.

●السلطة الشرعية: لا تكون السلطة السياسية شرعية إلا بموافقة المحكومين، ويجب أن تخدم القوانين الصالح العام.

جان جاك روسو (1712م- 1778م): ولد في جنيف، عام 1712م، لكنه انتقل إلى باريس، حيث انضم إلى دوائر المفكرين التنويريين. بجانب أنه فيلسوف معروف، فقد كان -أيضًا- روائيًا ومؤلفًا موسيقيًا. ركّزت أعماله على الحرية والمساواة، مما ميَّزه عن غيره من مفكري عصر التنوير. ومع ذلك، أدت آراؤه الراديكالية حول الدين والسياسة إلى حظر أعماله في فرنسا وجنيف، وقضى معظم حياته في المنفى.

يُذكر روسو باعتباره ناقدًا ذا رؤية ثاقبة في قضايا اللامساواة، ومدافعًا عن السيادة الشعبية، وقد أثّرت أفكاره على الحركات الثورية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وألهمت الحركات الديمقراطية والثورية، خاصة الثورة الفرنسية، ووضعت الأسس للديمقراطية الجمهورية والتشاركية الحديثة.

يعد كتاب روسو «العقد الاجتماعي» حجر الزاوية في الفلسفة السياسية الحديثة، وقدَّم رؤية نقدية عميقة عن اللامساواة والحكم الاستبدادي، حيث حلل كيفية تحويل الملكية والقانون والمؤسسات السياسية للاختلافات الطبيعية إلى هرميات راسخة من الثروة والسلطة. فاللامساواة -بالنسبة له- ليست حالة طبيعية بل هي نتيجة للمؤسسات البشرية التي تفسد طبيعتنا الأخلاقية وتخلق التبعية والتنافس والهيمنة. فكرته المركزية هي أنَّ السلطة السياسية الشرعية لا تنشأ من القوة، بل من عقد اجتماعي يتفق عليه جميع المواطنين بحرية.

●حالة الطبيعة: كان روسو يعتقد أنّ البشر كانوا في الأصل أحرارًا ومتساوين ومسالمين في حالة الطبيعة، ولكن عدم المساواة والاضطهاد ظهرا مع ظهور الملكية الخاصة والمؤسسات الاجتماعية.

● العقد الاجتماعي: لاستعادة الحرية أثناء العيش في المجتمع، يوافق الأفراد على عقد يتحدون فيه تحت «الإرادة العامة» الإرادة الجماعية للشعب التي تهدف إلى الصالح العام.

●الإرادة العامة مقابل الإرادة الفردية: الحرية الحقيقية تعني إطاعة القوانين التي يفرضها المرء على نفسه من خلال المشاركة في تشكيل الإرادة العامة. وبالتالي، فإنّ السيادة تخص الشعب، وليس الملك.

●الحكومة: الحكومة ليست سوى أداة لتنفيذ الإرادة العامة ويمكن تغييرها أو إزالتها إذا توقَّفت عن خدمة الشعب.

الخاتمة:

تكتسب الرؤية التأسيسية لمفهوم العقد الاجتماعي، أهمية خاصة بوصفها مدخلًا فلسفيًا ومعياريًا يجيب على سؤال الشرعية السياسية: لماذا يقبل الأفراد بالخضوع لسلطة الدولة وما الذي يمنحها المشروعية؟ في هذا السياق، أشرنا إلى أنَّ أزمات السودان المزمنة من الحروب الأهلية، الحكم الاستبدادي، وعسكرة السياسة والاقتصاد، وأخيراً الحرب الأهلية الحالية، أدت إلى تآكل شرعية الدولة، مما يستدعي إعادة التفكير جذريًا في العقد الاجتماعي السوداني على المستويين التأسيسي والبرامجي.

في هذا السياق، استعرضنا تطور مفهوم «العقد الاجتماعي» في الفلسفة الغربية عبر ثلاثة مفكرين مؤسسين:

●توماس هوبز: الذي رأى أنَّ الدولة (الليفياثان)، ضرورة لحماية الأفراد من الفوضى في «حالة الطبيعة»، حيث تكون الحياة وحشية وقصيرة.

●جون لوك: الذي ركَّز على الحقوق الطبيعية (الحياة، الحرية، الملكية)، واعتبر أنَّ الحكومة شرعية فقط إذا كانت محدودة ومبنية على موافقة المحكومين، مع حقّ المقاومة عند انتهاك الحقوق.

●جان جاك روسو: الذي بلور مفهوم «الإرادة العامة» باعتبارها أساس السيادة الشعبية، ورأى أنَّ الحرية الحقيقية تتحقق عبر الطاعة الطوعية للقوانين التي يشارك المواطنون في صياغتها.

برأيي، أن المنظور التأسيسي للعقد الاجتماعي، كما طوَّره هوبز ولوك وروسو، يتيح لنا إطارًا لفهم جذور الشرعية السياسية وأسباب تآكلها في التجربة السودانية. إنَّ مأزق السودان لا يكمن -فقط- في غياب الديمقراطية أو فشل المؤسسات، بل في غياب مشروع وطني جامع يعيد بناء الشرعية على أسس الحرية، العدالة، والنهضة الاقتصادية. ومن هنا، فإنَّ أيَّ عقد اجتماعي جديد يجب أن يتجاوز الفهم السطحي للشرعية ليؤسس على توافق فلسفي وأخلاقي يعزز السيادة الشعبية، ويترجم -لاحقًا- في سياسات وبرامج عملية تعالج جذور الهشاشة والانقسام وتفتح الطريق نحو السلام المدني الديمقراطي النهضوي.

سنواصل في المقالات القادمة -بإذن الله- استعراض المعالجة التأسيسية من المنظور الإسلامي (تحديداً المشروع الفكري للإمام الصادق المهدي)، ثم ندلف إلى المنظور البرامجي للعقد الاجتماعي في السياق السوداني، حيث نعمد إلى التركيز على مشروع النهضة الاقتصادية والتنموية، بحسبانها تمثل شرطًا لازمًا لنجاعة أيّ عقد اجتماعي مستدام.

جمهورية الذكاء السياسي والذكاء الاصطناعي السودانية

أبو هريرة زين العابدين عبد الحليم

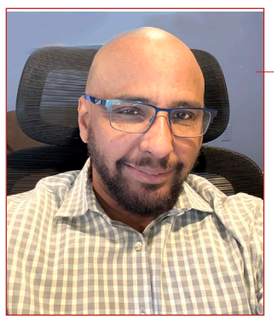

زورق الحقيقة

الذكاء الاصطناعي ومنظوماته وتطبيقاته وأفرعه، مثل التعليم الآلي الذاتي كأدوات تكنولوجية حديثة، يمكن أن تصبح من أقوى الأدوات أو المنظومات غير العسكرية لمساعدة السودان في قضايا: وقف الحرب، وبناء السلام، وإعادة الإعمار، المعرفة، الشفافية، التخطيط، والقدرة على اتخاذ القرار على أساس سلاح البيانات والمعلومات لا على السلاح الناري والموت والدمار، فكيف نخلق جمهورية الذكاء السياسي والذكاء الاصطناعي؟

الذكاء السياسي قبل الذكاء الاصطناعي:

الفيلسوف نيتشة قال إنَّ المعرفة لم تبتكر من أجل الحقيقة، بل بدوافع القوة والهيمنة، لذلك فهي ابتكار نتيجة لدوافع القوة والهيمنة. وأيضًا واصل ميشيل فوكو وقال نفس الشيء عن العلوم الإنسانية أي أنّها لم تكن من أجل المعرفة، بل تبريرًا للمؤسسات القائمة، لذلك يجب على الجماهير والمنظمات المدنية استخدام التكنولوجيا لمنفعة الإنسان، وليس لهيمنة السلطات أو التبرير لها، ونحتاج لذكاء سياسي وفكر ومعرفة أولًا. فقد ماتت الحقيقة وسط التدابير الاحتيالية للهيمنة على الذوق وعلى العقل. والآن، بدلًا عن استخدام المسيرات في الزراعة والتنمية، تستخدم لقتل الإنسان وتدمير كلّ شيء. نحتاج لعمل الكثير في القمة استراتيجيًا ومعرفيًا وتكنولوجيًا وسياسيًا، بعدها سوف تنهار قاعدة التخلُّف والحروب وكلّ ما هو أسفل وأدنى.

ألبرت آنشتاين -في إحدى المرات- طلب أن يقابل الصحفي محمد حسنين هيكل، وفي المقابلة ذكر له أنَّه يخشى على العالم من أنَّ البشرية وصلت لسلاح مدمّر أي السلاح النووي، وإذا لم يتحكَّم العقل وترك الأمر للغرائز سوف يتدمر العالم، وكان يريد أن يحدثه عن سلام بين إسرائيل والعرب، وقال له إنه حزين لحرب فلسطين وأنه طُلب منه أن يكون رئيسًا لإسرائيل كمنصب فخري ورفض، وكان يريد منه إرسال رسالة لمحمد نجيب والضباط الأحرار بخصوص السلام بين العرب وإسرائيل.

بعض السياسيين والعسكر تتحكَّم فيهم الغرائز والغضب، وفي ظل أسلحة المسيرات والذكاء الاصطناعي سوف يكون الناس في خطر. ما نحتاجه هو العقل والمعرفة التي يديرها العقل لا عواطلية الفكر من العسكر وموظفيهم الذين أوردونا هذا الهلاك، فحرب الجنرالين بعد أن كانا أصدقاء تحولا لأعداء بين يوم وليلة، لا يوجد سياسي عاقل يدخل بلده في حرب ويُصرُّ على استمرارها ويفكر بعواطفه ويتبعه جيش من الحمقى سياسيًا في الاتّجاهين. لذلك نحتاج لجمهورية الذكاء السياسي أولًا لتقيم جمهورية الذكاء الاصطناعي.

كلّ الدول والشركات تستخدم هذه التكنولوجيا، والآن وصلنا مرحلة أن تقود هذه التكنولوجيا السيارات، ما يسمى بنظام القيادة الذاتية في سيارات تسلا والتاكسي بدون سائق والروبوتوتات، حيث دخلنا مرحلة ما يسمى بـ«ال اجنتفيكيشن» الوكلاء الرقميين، بمعنى استخدام منظومات سوفتوير للقيام بالمهام المكررة. المعنى المقصود من المصطلح هو جعل نظام أو برنامج قادرًا على التصرُّف كوكيل مستقل يقوم بمهام، يتخذ قرارات، ويتفاعل مع بيئته دون تدخل بشري مباشر أي أتمتة أو اتمام أو إنجاز المهام عبر وكلاء الذكاء الاصطناعي إذا صحت الترجمة.

يمكن الاستفادة من ذلك في أربع جبهات رئيسة:

1. دعم جهود وقف الحرب عبر تحليل النزاع وتسهيل الحوار ويمكن بناء نماذج وأنظمة لذلك.
2. حماية المدنيين عبر الإنذار المبكر ورصد الانتهاكات وتزويده بمعلومات وفيديوهات وللتنبوء بها قبل حدوثها ومحاولة التنبيه لحماية المدنيين عبر الإنذار المبكر.
3. إعادة الإعمار عبر التخطيط الذكي للبنية التحتية والاقتصاد ورقمنة كل ذلك.
4. بناء دولة حديثة عبر رقمنة المؤسسات ومحاربة الفساد.

1) كيف يساعد الذكاء الاصطناعي ومنظوماته في وقف الحرب؟

أ. دعم جهود السلام والحوار

منصات مثل Akord AI، صُممت خصيصًا لتقديم تحليلات سلام، أدوات حوار، ومناهج للحوكمة تساعد السياسيين والمجتمع المدني على بناء حلول مشتركة. فربما يأتي يوم تكون هذه المنصات بديلًا للسيولة السياسية وعدم الاتفاق أو كعامل مساعد، وحتى نزاوج بين السياسة والتكنولوجيا.

● تحليل جذور النزاع وتقديم سيناريوهات للحلول.
● مساعدة الوسطاء في تصميم اتفاقيات سياسية عادلة.
● توفير مكتبة ضخمة من تجارب السلام العالمية.

ب. تحليل ديناميات الحرب واتخاذ القرار

الذكاء الاصطناعي يمكنه تحليل:

● تحركات الميليشيات والعصابات، والقوات، والمركبات، والجيوش.
● خطوط الإمداد ويمكن ربطه بشبكة أقمار صناعية أو حتى عبر خرائط ومنظومات قوقل أو شبكة مسيرات وإرسال تقارير حية مباشرة لمعرفة التفاصيل ومتابعة التسليح من منبعه لمصبه للمساعدة في إيقاف الحرب.
● أنماط التصعيد يمكنه رصد حشود القوات وتقدير عددها ونوع التسليح والتحركات، وكل ذلك على الهواء مباشرة كما يقال.
● احتمالات انهيار مناطق معينة، حيث يمكن إقامة نظام تنبوء رقمي وتزويده بمعلومات وصور وفيديوهات حيث يستطيع التنبوء ورسم نماذج احتمالات.

فهذا يساعد صانعي القرار والمدنيين السياسيين والمنظمات، على منع التصعيد ومعرفة ما يجري على الأرض بدل انتظار الكارثة.

ج. الإنذار المبكر وحماية المدنيين.

يمكن للذكاء الاصطناعي و منظو ما ته :

● تحليل صور الأقمار الصناعية والدرونس لرصد الحشود العسكرية لتنبيه المدنيين ولاتخاذ القرارات لحمايتهم.
● تتبع النزوح الجماعي.
● التنبؤ بالمجاعات والأوبئة.
● كشف حملات التضليل التي تشعل الحرب مثل الفيديوهات والحسابات التي تبث الدعاية والأكاذيب المضللة من طرفي الصراع في منصات مثل الفيسبوك وإنستغرام... وغيرهما.

2) كيف يساعد الذكاء الاصطناعي ومنظوماته مستقبلًا في إعادة الإعمار؟

أ. تخطيط المدن والبنية التحتية:

بعد الحرب، السودان يحتاج إلى إعادة بناء الطرق والكهرباء، والمياه، والمستشفيات، والمدارس. ويمكنه أن يساعد في:

● تحديد أولويات الإعمار حسب الحاجة والجدوى.
● تصميم مدن ذكية منخفضة الكُلفة.
● تحسين شبكات الكهرباء والمياه عبر نماذج المحاكاة.

ب. في إعادة بناء الاقتصاد:

الذكاء الاصطناعي يساعد في:

● تحليل القطاعات الأكثر قدرة على النمو (الزراعة، التعدين، الخدمات).
● تحسين الإنتاج الزراعي عبر التنبؤ بالمناخ. خاصة الزراعة المطرية حيث يخسر المزارع لأنه يزرع دون معرفة توقع نسبة هطول الأمطار وأماكنها ونوع المحصول، وأيضًا يمكن استخدامه في الزراعة المروية وفي الري الصناعي عبر الدرونس.
● مراقبة الأسواق ومنع الاحتكار.
● جذب المستثمرين عبر بيانات شفافة.

ج. مراقبة الفساد والمال العام

حيث يمكنه:

● تتبع الصفقات الحكومية.
● كشف تضارب المصالح.
● مراقبة الإنفاق في مشاريع الإعمار.
● منع سرقة المساعدات.

3) كيف يساعد الذكاء الاصطناعي ومنظوماته في بناء دولة حديثة؟

أ. رقمنة الحكومة

● استخراج الوثائق.
● إدارة السجلات المدنية.
● تحسين الخدمات الحكومية.
● تقليل الاحتكاك البشري الذي يولّد الفساد.

ب. إصلاح التعليم

● منصات تعليم ذكية للطلاب في المناطق المتأثرة بالحرب.
● تدريب سريع للشباب على مهارات المستقبل.
● سد فجوة نقص المعلمين.

ج. تحسين الصحة

● تشخيص الأمراض عبر تطبيقات الهاتف وغيرها والتشخيص والعلاج عن بعد.
● إدارة المستشفيات المدمرة.
● التنبؤ بالأوبئة.
● دعم الأطباء في المناطق المحاصرة.

4) مبادرات عالمية تدعم السودان بالذكاء الاصطناعي Conflict Dynamics International CDI)) تطوّر منصة ذكاء اصطناعي لدعم السلام في السودان، بتمويل من USAID بقيمة 40 مليون جنيه إسترليني لتسريع الحلول التقنية للأزمات. هذه المبادرات تُظهر أن العالم بدأ يرى الذكاء الاصطناعي كأداة للسلام وليس فقط للحرب وللتكنولوجيا.

5) ما الذي يحتاجه السودان للاستفادة من الذكاء الاصطناعي؟

1) بنية تحتية رقمية

إنترنت، كهرباء، مراكز بيانات. لا بدَّ من تطوير الإنترنت لـ 5G وأعلى، ولشبكات الفايبر بالتعاون بين الدولة والقطاع الخاص والدعم الدولي.

2) تشريعات تحمي الخصوصية

حتى لا يتحوَّل الذكاء الاصطناعي إلى أداة قمع.

3) تدريب الشباب

السودان يمكنه أن يصبح مركزًا إقليميًا للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، إذا استثمر في موارده البشرية ويمكن أن يتم ذلك عبر التعليم، ودول مثل: الهند والفلبين ورومانيا، أصبحت مراكز لذلك وللمساعدة في خدمة العملاء لكل دول العالم مع إجادة اللغة الإنجليزية لكل الخريجين على أن يصمم نظام تعليمي عالمي. أيضًا يمكن إنشاء تطبيقات على قرار تطبيق بنكك لإيصال المعلومات والخدمات للسكان مع تطوير قطاع الكهرباء والطاقة الشمسية والبنيات التحتية إجمالًا. أيضًا في موضوع الهُوية يمكن تحليل خارطة الـ دي.أن.اي للسودانيين وحتى تنبخر أوهام الهُوية والاستعلاء الزائف ليعرف السودانيون أنهم خليط لهجرات واندماج لمئات السنين.

4) شراكات دولية

يمكن خلق شراكات مع الجامعات، الشركات، والمؤسسات الدولية. ونحتاج لتخطيط شامل لتطوير كل ذلك من الإنترنت لمراكز البيانات لنوع التطبيقات ورقمنة الحكومة وخلق شراكات مع شركات متخصصة ومع الجامعات وجلب الدعم، لا بدَّ أن نبدأ بإنشاء وحدة تخطيط استراتيجية وإدارة لذلك.

الذكاء الاصطناعي لن يوقف الحرب وحده، لكنه يمكن أن يصبح أداة بيد السودانيين لإعادة بناء دولة عادلة حديثة بلا ميليشيات وبجيش وطني واحد يخضع للمدنيين، دولة تحفها التكنولوجيا، وهو الطريق الأهم لسلام دائم فيه مستقبل، حيث يرى الجميع أنهم ينتمون لدولة عادلة ذات ذكاء سياسي واصطناعي وسلام وليست دولة حرب.

ادفع بالتي هي أحسن

عبد المحمود أبو

أهنئ صحيفة «صوت الأمة» باستئناف صدورها في زمن غابت فيه الحكمة، واختفى فيه صوت العقل في ظلِّ قعقعة السلاح وتسيُّد دعاة الفتنة للمشهد.

أرجو أن تسهم الصحيفة الوطنية العريقة، في تبديد ظلمات الجاهلية التي تسرَّبت لمجتمعنا عبر بوابات الغفلة والسرديات المضللة وسوء الظن.

هذا المشهد المأساوي يتم التغلُّب عليه بالآتي:

أولًا: إعلاء قيم التزكية والصدق والاستقامة والتجرُّد والوفاء والمحبة والتواضع.

ثانيًا: إبراز الإنسانيات السودانية المتمثِّلة في السماحة والتعاون والنجدة والتكافل والشجاعة والتصدي للباطل بكلِّ مظاهره.

ثالثًا: الدعوة للسلام والتعافي والتصافي وجبر الضرر ومسح دموع الثكالى والمستضعفين وتقديم فضل الزاد والمأوى والكساء؛ وتشجيع ثقافة «الضرا والفزع وتفقد الجيران».

رابعًا: ترسيخ مبادئ المواطنة والكرامة الإنسانية والحوار وقبول الآخر والتعايش السلمي وإدارة التنوع بالحق والعدل.

خامسًا: تسليط الضوء على ما يمتاز به الوطن من موارد وطاقات وقيم حضارية وتشجيع أبناء الوطن على تنمية تلك الموارد وتفجير الطاقات والاعتزاز بالانتماء في ظلِّ وحدة سودانية تقوم على التنوُّع.

سادسًا: الالتزام بمبادئ الحكم الراشد، المتمثِّلة في: الشفافية والعدالة والمشاركة والشورى وسيادة القانون في ظلِّ نظام ديمقراطي وحكم مدني ودستور معبِّر عن السودان بكلِّ مكوناته، ومجاز من قِبل الشعب الحرِّ صاحب الإرادة.

سابعًا: احترام حسن الجوار، والالتزام بالمواثيق الدولية المتعلِّقة باحترام حقوق الإنسان، والانفتاح على العالم، وتبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب الإنسانية في المجالات النافعة كافة.

سأجتهد عبر مقال أسبوعي للمساهمة في ترسيخ هذه المعاني، عسى أن تساعد في إيقاد شمعة لتبديد الظلام مع صادق الدعاء.

عودة «صوت الأمة»...

عودةٌ لصوت السياسة والحوار والديمقراطية

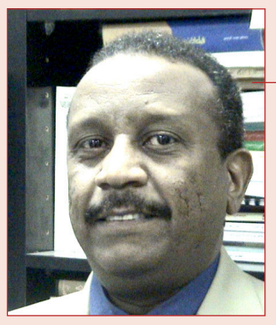

عاطف عبد الله

تمثل عودة صحيفة «صوت الأمة» إلى الصدور من جديد أخيرًا، حدثًا سياسيًا وثقافيًا يستحق الترحيب والاحتفاء، ليس فقط باعتبارها منبرًا حزبيًا عريقًا ارتبط بتاريخ الحركة الوطنية السودانية، وإنما -أيضًا- لما تمثِّله هذه العودة من دلالة رمزية على إصرار السودانيين على التمسُّك بحقهم في التعبير والتنظيم والحوار السياسي، بالرغم من كلِّ ما يمرُّ به الوطن من حروب وانقسامات وانهيارات مؤسساتية.

تاريخيًا، تأسست صحيفة «صوت الأمة» أو (al-Umma) في أغسطس 1944م كمنبر إعلامي لحزب الأمة القومي، كأولى الأحزاب السياسية الشعبية في السودان التي تُأطِّر للصحافة الحزبية. وقد لعبت الصحيفة دورًا محوريًا في التعبئة الشعبية لنضال الاستقلال، تحت شعار «السودان للسودانيين»، ودافعت عن قرار الحكم الذاتي الذي مرَّره الحزب داخل الجمعية التشريعية عام 1952م، بالرغم من اعتراض بريطانيا الشديد. كما وقفت الصحيفة بثبات في مواجهة محاولات شقِّ الصف من بريطانيا ومصر، وظلت منبرًا للدفاع عن الديمقراطية ومقاومة الشمولية.

إنَّ الصحافة الحزبية، في التجارب الديمقراطية الراسخة، ليست مجرَّد أدوات للدعاية السياسية، كما يحاول البعض اختزالها، بل تُعدُّ أحد أعمدة التعددية الفكرية والسياسية، ووسيلة لتطوير النقاش العام وصياغة الرؤى والبرامج ومساءلة السلطة والمجتمع معًا. ومن هذا المنطلق، فإن عودة «صوت الأمة» تعني عودة مساحة جديدة للنقاش السياسي والفكري، في وقتٍ تبدو فيه البلاد أحوج ما تكون إلى الحوار العقلاني والكلمة المسؤولة.

لقد ارتبطت الصحيفة تاريخيًا بمسيرة حزب الأمة القومي، أحد أقدم الأحزاب السياسية السودانية وأكثرها تأثيرًا في الحياة العامة، كما ارتبطت بمحطات مفصلية من تاريخ السودان الحديث، حيث لعبت الصحافة الحزبية أدوارًا مهمة في تشكيل الوعي الوطني والدفاع عن الديمقراطية ومقاومة الشمولية، حتى في أحلك الظروف وأكثرها قسوة.

ومن هنا، فإن تهنئة هيئة تحرير الصحيفة والعاملين، فيها ليست مجرَّد مجاملة بروتوكولية، بل هي تقدير حقيقي لكلِّ محاولة جادة لإحياء تقاليد العمل الصحفي المهني والمنابر السياسية المدنية في بلد أنهكته الحرب وأضعفته الاستقطابات الحادة. فاستمرار الصحافة واستعادة المؤسسات الإعلامية لدورها الطبيعي، يمثلان جزءاً من مقاومة الانهيار الشامل الذي يهدد الدولة والمجتمع معًا.

كما أنَّ عودة «صوت الأمة» ينبغي أن تُقرأ بوصفها رسالة أمل في إمكانية استعادة السياسة من قبضة السلاح، وإعادة الاعتبار للكلمة والحوار والتنافس السلمي بين المشاريع الوطنية المختلفة. فالأوطان لا تُبنى بالبندقية وحدها، وإنما تُبنى -أيضًا- بالأفكار، وبحرية التعبير، وبقدرة القوى السياسية على مخاطبة الناس عبر البرامج والرؤى لا عبر العنف والإقصاء.

وفي هذا السياق، فإنَّ المسؤولية الملقاة على عاتق هيئة تحرير «صوت الأمة»، كبيرة ومضاعفة، فالسودانيون اليوم لا ينتظرون مجرَّد خطاب تعبوي أو استعادة للغة الاستقطاب القديمة، بل يتطلَّعون إلى صحافة تفتح النوافذ للنقاش الحر، وتنتصر للحقيقة، وتقترب من هموم الناس اليومية، وتسهم في بناء وعي وطني جديد يتجاوز الانقسامات الضيقة، ويرى السودان بوصفه وطنًا يتسع للجميع.

ختامًا، تبقى عودة «صوت الأمة» خطوة تستحق الترحيب، لأنها تعني، في جوهرها، أنَّ الكلمة لا تزال قادرة على الحياة، وأنَّ السياسة المدنية لم تمت بالرغم من كلِّ الخراب، وأنَّ السودانيين لا يزالون يؤمنون بأنَّ مستقبل بلادهم لا يمكن أن يُصاغ إلا عبر التعددية والديمقراطية وحرية التعبير. وهي مناسبة لتجديد الأمل في أن تستعيد الصحافة السودانية عافيتها ودورها التاريخي بوصفها جزءاً أصيلًا من معركة بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

«صوت الأمة»...

عودة منبر في زمن التحديات وبناء السلام ومحاربة الكراهية والعنصرية

حسين سعد

أتقدّم بخالص التهاني والتبريكات إلى أسرة تحرير صحيفة «صوت الأمة» بالعودة إلى المشهد الإعلامي السوداني الذي تكاثرت عليه الضربات الموجعة بسبب الحرب الكارثية التي قتلت الناس وشرَّدتهم ودمَّرت المشاريع الاقتصادية الزراعية ونهبت أصولها. فعودة «صوت الأمة» في هذا التوقيت المهم، ليس مجرد إضافة جديدة للمواعين الإعلامية فقط، بل هو حدث يحمل دلالات سياسية وفكرية ووطنية عميقة، في وقت يحتاج فيه السودان إلى الكلمة الحرة، والرأي المسؤول، والمنابر التي تنحاز لقضايا الناس كلِّ الناس والوطن.

يأتي هذا الإصدار ثمرة لجهد كبير وإيمان راسخ برسالة الصحافة ودورها في صناعة الوعي الوطني، وهو ما يستحق الإشادة والتقدير للقيادة التي وقفت خلف هذا المشروع؛ وفي مقدمتها رئيس مجلس الإدارة الأستاذ الواثق البرير، الذي ظلَّ حاضرًا في ميادين العمل الوطني والسياسي والفكري، حاملًا همَّ المؤسسة والحزب والوطن، مؤمنًا بأنَّ الإعلام الحرَّ جزء أصيل من معركة الديمقراطية وبناء الدولة المدنية. وتربطني به صداقة إبان فترة مقاومة نظام الحركة الإسلامية.

كما يستحق التحية رئيس التحرير، الزميل الطاهر المعتصم عضو نقابة الصحفيين السودانيين ومسؤول مكتب العلاقات الخارجية، بما عرف عنه من مهنية وخبرة وقدرة على إدارة العمل الصحفي بروح المسؤولية والانحياز لقيم الحقيقة والموضوعية.

ولا تكتمل الصورة دون تحية خاصة لأسرة التحرير من الصحفيين والصحفيات، والمحررين والمراسلين، وكتاب الرأي والمساهمين، الذين يشكِّلون العقل النابض لهذه التجربة، ويضعون خبراتهم وأقلامهم في خدمة الكلمة الصادقة والموقف الوطني.

إنَّ «صوت الأمة» تُولد في لحظة فارقة من تاريخ السودان، ولذلك فإنَّ الرهان عليها كبير؛ لتكون منبرًا للتنوير، والوعي ومساحة للحوار، وصوتًا يعبِّر عن تطلعات السودانيين نحو الحرية والسلام والعدالة.

أختم وأقول، مبارك هذا الإصدار، ومبارك لكلِّ من أسهم في ميلاد هذا الصوت الجديد... على أمل أن يصبح صدىً دائمًا لقضايا الوطن والناس كل الناس.

جدل السلطة والدولة في السودان اليوم

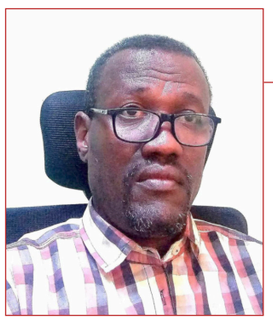

عامر علي الحاج

مدخل: أكتب هذا المقال على ضوء فكرة جدل الأصل والعصر للإمام الصادق المهدي. تحيةً مني إلى صحيفة «صوت الأمة»، التي أعلم أنها منبر مستقل وضمير حي، مهما اتَّخذت من بعض تاريخنا الناصع عنوانًا لها اليوم، وأغلب الظن أنَّ سبب ذلك هو مواجهة ذات أسئلة التأسيس مرة أخرى.

النص:

في العصر الحديث كانت البداية بالفيلسوف الإنجليزي هوبز وضرورة احتكار سلطة استخدام العنف مطلقًا بدون قيد، لأنَّها في ظنِّه البديل عن حالة الحرب. ولكن التاريخ الفعلي أثبت نجاعة ونجاح تطوير جون لوك ومونتسكيو للفكرة؛ لوك الذي أثبت أولوية الحقوق على السلطة، ومونتسكيو الذي ابتدع تقسيم سلطة استخدام العنف بين مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة عن بعضها بعضًا، ونحن نرى في الأرض اليوم ثمرة ذلك من بناء حضاري، حيث طُبِّقت هذه الأفكار بكفاءة.

وفي تاريخ الجغرافيا التي ننتمي إليها، ومهما اتفق كثيرون منا على رشد العهد الأول _في حياة النبي ومَنْ خَلَفه-، فإنّ استيلاء بني أمية على السلطة بالقوة القاهرة، قاد الفقهاء إلى التكيف مع ذلك القهر بدلًا عن احتمال كُلفة مقاومته. وهكذا تحوّلت الأمة -الشعب في المصطلح الحديث- إلى موضوع للسلطة وليس مصدرًا لها، وتم إنتاج بنية باسم الفقه الإسلامي تؤيد المستبد المتغلّب بالقوة تحت ذريعة درء الفتنة، حتى قال بعضهم إنَّ «ستين عاماً من إمام جائر خير من ليلة بدون سلطان». وقاد ذلك ليس فقط إلى انهيار الخلافة الإسلامية بعد عهد انحطاط طويل، بل إلى استمرار تأخُّر المسلمين حتى اليوم في كلِّ منحىً عن العالمين.

وهذا ما صنع حركات الصحوة والتحرير والإحياء والتجديد... وغيرها للدين وباسمه، لصالح محاولات نهوض ولحاق. وكان نصيبنا في السودان منها وافرًا في نهاية القرن التاسع عشر وقبيل نهاية القرن العشرين، وفي الحالتيْن كان واقع السلطة متخلِّفًا عن الشعارات التي نهضت بها. كانت العبرة المطلوبة هي محاسبة القادم بعدهم على عمله لا على شعاره منذ اليوم الأول، بدلًا من دورة أخرى من طلب سلطة مطلقة باسم تحدٍّ طارئ محدود، كما نرى في السودان اليوم.

فالبعض يطالب اليوم بسلطة مطلقة للجيش السوداني باسم الحرب، يبدأ من هوبز ويقف عنده، يبدأ من خوف تمزِّق الأمة بعد صِفين ويقف هناك، يلغي ألف عام، متذرِّعًا بألف يوم من الكارثة -الكارثة التي صنعها أولًا الجيش السوداني نفسه بانقلاب 25 أكتوبر 2021م-، في تحالفٍ مع أولئك الذين كان أول بروز سلفهم في السودان المعاصر بدعوى التجديد الفقهي بعد الإحياء.

وماذا نتج عن هذا سوى دمار مادي هائل، ومأساة إنسانية تتعاظم، وإهدار لكل معنى يمكن أن ينقذ الناس في السودان؟

هل هناك أوضح من هذا لصالح ضرورة العودة إلى اتِّباع ما هو حقيق بالاتِّباع من عبرة نجاح آخرين في أفريقيا والعالم؟

«بدون» السودان: مأساة إنسانية منسية بين دولتين

د. عثمان البشرى

شيء من حتى

لم تكن كارثة انفصال جنوب السودان سياسية فقط، بل أنتجت جراحًا إنسانية ما زالت تنزف حتى اليوم، من بين هذه الجراح ظهور فئة جديدة من «البدون» السودانيين... جنوبيون ولدوا وترعرعوا في الشمال لأجيال، فوجدوا أنفسهم بعد 2011م بلا وطن ولا أوراق، وفاقمت حرب 2023م الأخيرة مأساتهم وحوَّلتها إلى كابوس يومي.

عهد الإنقاذ: ديك العدة الذي كسر كلَّ شيء

لعلَّ عهد الإنقاذ -بكلِّ مآسيه- أقرب لأن نطلق عليه «ديك العدة». فحكم الإنقاذ شهد مجموعة من المخازي واللاإنسانيات، مما جعل السودان أنموذجًا يستحق الدراسة لكيفية جور الحكام على البلاد والعباد. لم يكتفِ بذلك، بل ترك آثارًا ماثلة يصعب معالجتها.

فإذا ما أردنا طرد الديك بقول «كَرْ»، لانكسر ما تبقى من السودان.

الوحدة التي كانت ممكنة

السودان بشماله وجنوبه كانا أقرب للتفاهم، وكان جعل الوحدة أمرًا جاذبًا أكثر من كونه نافرًا ممكنًا بالحوار والتنازلات هنا وهناك، وبالتالي الوصول لحلول واقعية ربما أدَّت لبقاء السودان واحدًا موحَّدًا.. بالرغم من تعنُّت السياسيين والعسكريين على حدٍّ سواء.

الانفصال... وما أغفله

الانفصال -في حدِّ ذاته- أصبح نقطة مفصلية في تاريخ السودان الحديث، كان له ما بعده. ومن عجب أنَّ دولة الجنوب الوليدة ما انفكت تطلق على نفسها «دولة جنوب السودان»، في دلالة رمزية بأنَّ ما يجمع أكثر مما يفرِّق، وكان يمكن لها أن تختار اسمًا مغايرًا.

هذا الانفصال أغفل حقيقة مهمة: وهي أنَّ أعداداً معتبرة من أهل الجنوب ولدوا وترعرعوا بالشمال منذ أجدادهم، لا يعرفون عن الجنوب إلا أسماء مناطقهم فقط. وفجأة بعد الانفصال، طُلب منهم أن يغادروا إلى جنوب السودان.

فئة عالقة بين نارين!

ظهرت طبقة من هؤلاء لم يعودوا إلى الجنوب، حيث أصبحوا يعيشون في قلق بالغ، ويدفعون أثمان سياسات خرقاء أو مستجدات سالبة طارئة بين الدولتين.

تفاقم الوضع عقب اندلاع الحرب في السودان، حيث أصبحت هذه الفئة عرضة للمضايقات التي وصلت للتصفية الجسدية من قِبل المتحاربين. حدا ذلك بالكثيرين إلى الفرار إيثارًا للسلامة لدول الجوار، لكنهم وُوجهوا بواقع أكثر مأساوية، من حيث عدم امتلاكهم لوثائق ثبوتية تؤكد انتماءهم لدولة معينة، بجانب دخولهم لتلك البلدان بصورة غير شرعية عن طريق التهريب.

وثائق لا تسمن ولا تغني من جوع

نعم، وفَّرت لهم مفوضية اللاجئين وثائق مؤقتة، لكنَّها لا تسمن ولا تغني من جوع، فازداد وضعهم سوءاً. المشكلة شبيهة بما حدث بالخليج، وتحديدًا دولة الكويت، حيث عُرفوا بفئة «البدون»... أشخاص لا يحملون جنسية معترفًا بها وغير محددي الجنسية.

يواجه هؤلاء «البدون» من السودانيين تحديات معيشية في أوجه الحياة المختلفة: التعليم، الصحة... أو حتى استخراج شهادات ميلاد ووفاة.

مفوضية اللاجئين والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وصفتهم بـ «عديمي الجنسية»*stateless* وتعمل على تسليط الضوء على المشكلة عالميًا.

نداء إنساني قبل أن يكون سياسيًا

وهنا لا بدَّ من لفت النظر ومناشدة حكومتي دولتي السودان لإدراج بند هؤلاء «البدون» في أي تفاهمات مستقبلية. فلا يعني الانفصال نهاية المطاف.

فوحدة الوجدان والجانب الإنساني يدعوانا للاهتمام بهم، وإيجاد حلول موضوعية تحفظ آدميتهم. قضيتهم اختبار حقيقي لضمير الدولتين.

منوعات

الممثل السوداني مصطفى شحاتة يشارك في بطولة فيلم «بنات فاتن» إلى جانب يسرا

صوت الأمة- عبد الله

أعلن الممثل السوداني مصطفى شحاتة انتهاء تصوير فيلم «بنات فاتن»، معبّراً عن سعادته بالتجربة التي وصفها بالمميزة على المستويين الفني والإنساني.

وقال شحاتة إنَّ رحلة تصوير الفيلم انتهت بعد فترة عمل مليئة بالتفاصيل والتجارب الجميلة، مؤكدًا أنه استمتع بكل لحظة خلال التصوير وسط فريق عمل رائع، ومتمنيًا أن يصل حبهم وجهدهم في الفيلم إلى الجمهور عند عرضه قريبًا.

ويجمع فيلم «بنات فاتن» كلاً من يسرا وهدى المفتي وباسم سمرة وإسلام مبارك، فيما يتولى إخراجه محمد نادر، الذي شارك أيضًا في كتابة السيناريو مع أمينة مصطفى. ومن المنتظر عرض الفيلم خلال الفترة المقبلة عقب الانتهاء من مراحل ما بعد الإنتاج.

في حوار مع «صوت الأمة»

خالد عويس: «الخرطوم فوق الجراح» محاولة لفهم ما الذي حدث لروح المدينة

في حوار خاص مع صحيفة «صوت الأمة»، تحدَّث الصحفي والكاتب السوداني خالد عويس عن تجربته في إنجاز الفيلم الوثائقي «الخرطوم فوق الجراح»، الذي حصد الجائزة الذهبية ضمن جوائز Telly Awards العالمية، كاشفًا عن تفاصيل الرحلة الإنسانية والمهنية التي رافقت تصوير العمل داخل السودان خلال الحرب، ورؤيته لمستقبل السينما الوثائقية السودانية.

حاوره: عبد الله حسن

كيف بدأت فكرة فيلم «الخرطوم فوق الجراح»، وما اللحظة التي شعرت فيها أنَّ هذه القصة يجب أن تُروى سينمائيًا؟

سينمائيًا، حقق مخرجون ومنتجون سودانيون، في السنوات الأخيرة نجاحات لافتة للغاية، وخطفوا الأنظار شرقًا وغربًا. وعلى صعيد التلفزيون والأفلام الوثائقية، وجدت أعمال مخرجين وصحفيين سودانيين طريقها نحو الشاشات الكبيرة، وحصدت نجاحًا لافتًا خلال الأعوام الماضية.

عن نفسي، سبق أن أعددت ونفذت أفلامًا وثائقية قصيرة وطويلة، منها: «جون قرنق- الرحلة الأخيرة»، «محمد وردي في خمسينيته»، «شارع الجمهورية»، «القصر القديم»، «الألفية الجديدة في إثيوبيا 2008م»، و«مدينة الجنينة: الوجه الآخر».

أما فيلمي الوثائقي الأخير، فقد نبعت فكرته من تمسكي بالبقاء في السودان بعد اندلاع الحرب، وحرصي على أن ألمس كلَّ شيء بنفسي، وأن أكون شاهدًا على التحولات كافة. كنت أنوي في الأصل كتابة كتاب فكري امتدادًا لكتابي الصادر عام 2012م «إرهاصات الوعي ونكساته»، لفحص العقل السوداني وأزماته.

وعندما أصبح ممكنًا التوجه من بورتسودان إلى الخرطوم، فكرت في رصد ما جرى للعاصمة السودانية: ماذا حدث لروح الإنسان؟ ماذا جرى للأمكنة والذاكرة والإرث؟ وهل ما زال هناك أمل؟ من هنا بدأت الفكرة، وبدأ التنفيذ.

الفيلم اعتمد على البعد الإنساني أكثر من السياسي، هل كان ذلك خيارًا مقصودًا منذ البداية؟

من البديهي أن تركز الأعمال الوثائقية على ما يبقى أثره. السياسة متغيّرة، لكن أوجاع الناس وحكاياتهم لا تسقط بالتقادم. أردت أن أوّثق كيف تحوَّلت الخرطوم من مدينة مليئة بالحياة والأحلام إلى مساحة موحشة تسكن الخوف عيون أهلها.

كنت أريد أن أروي للعالم ما حدث للمدينة ولناسها، وأن أوثّق هذه اللحظة الفارقة في الذاكرة السودانية. حتى الشوارع لها روح، وشارع الجمهورية تحديدًا يحمل ذاكرة أجيال كاملة.

الناس حدثوني عن تفاصيل الرعب والجوع واليأس والبحث عن الحدِّ الأدنى من الحياة، وكلُّ ذلك كان يستحق أن يُروى. الخرطوم ليست مدينة عابرة حتى تُنسى آلامها بسهولة.

ما أصعب المشاهد أو الشهادات التي واجهتكم أثناء التصوير داخل ظروف الحرب والنزوح؟

من أقسى اللحظات التي عشناها كانت داخل مستشفى «النو» بأم درمان، أثناء تصوير الطفلين إسحق والفاضل اللذين فقدا أطرافهما بسبب الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة.

والد إسحق فقد أيضًا رضيعًا آخر في الانفجار، وبالرغم من تماسكه شعرت بأن روحه تبكي أمام الكاميرا. أما والدة الفاضل، فما أن انتهت من رواية ما حدث حتى انهارت بالبكاء، بينما كان الفاضل يهمس بصوت ضعيف: «أحس بآلام هائلة في يديّ.. افعلوا شيئًا من أجلي».

أغلقنا الكاميرات بسرعة وخرجنا حتى لا يرى الطفل دموعنا. كانت لحظة قاسية للغاية.

كما رافقنا فرق إزالة الألغام إلى مواقع العمل وأماكن تفجير المتفجرات، لأنني كنت مؤمنًا بأنَّ ما يقومون به عمل بطولي يومي.

كذلك كان التصوير داخل المتحف القومي ومتاحف القصر القديم مؤلمًا للغاية، لأنَّ ما ضاع هناك جزء من الإرث السوداني الذي لا يمكن تعويضه.

كيف بُني السيناريو الوثائقي للفيلم؟ وهل تشكّلت الحكاية تدريجيًا أثناء التصوير؟

التركيز الأساسي كان على الناس، على تفاصيل أوجاعهم وما فعلته الحرب بهم. كنت أعلم منذ البداية أنني سأذهب إلى «التكايا» وأبحث عن القصص الإنسانية الاستثنائية.

لكن وسط كل هذا الألم، كان هناك أيضًا أمل. صورنا أسواقًا عادت للعمل، ومكتبات فتحت أبوابها مجددًا، وقراء يبحثون عن الكتب بالرغم من الحرب.

أردت أن أقول إنَّ الثقافة نفسها يمكن أن تكون شكلًا من أشكال المقاومة، وأن السودانيين ما زالوا قادرين على التمسك بالحياة.

ما الذي تعتقد أنّه جعل الفيلم يصل إلى التصفيات النهائية ويحصد الجائزة الذهبية في Telly Awards؟

تعلمت خلال مسيرتي المهنية الطويلة في القنوات الإخبارية الدولية مجموعة من القيم الأساسية، أهمها الانضباط والالتزام والعمل الشاق.

في هذا الفيلم كنا نعمل أحيانًا نحو 16 ساعة يوميًا، وهذا أمر معتاد بالنسبة لي. أؤمن بأن المهنية والتجويد وإدارة الوقت عناصر أساسية في أي عمل ناجح.

كما أن خلفيتي الروائية واهتمامي بالفلسفة والشعر والرواية والسينما، تركت أثرًا واضحًا في طريقة السرد والمعالجة البصرية.

كيف كانت ردود الفعل الدولية على الفيلم؟ وهل فوجئتم بحجم التفاعل مع قصة الخرطوم خارج السودان؟

تلقيت تهاني كثيرة من زملاء ومؤسسات بحثية ومنظمات دولية مهتمة بالشأن السوداني، وكان هناك اهتمام واضح بالفيلم باعتباره يوثّق أثر الحرب بطريقة مهنية وإنسانية.

أتوقع أن يُعرض الفيلم في محافل دولية أخرى خلال الفترة المقبلة، لأنَّ إيصال أصوات السودانيين وما عاشوه خلال الحرب، أمر ضروري لكسر جدار النسيان الذي يحيط بالمأساة السودانية.

بعد هذا النجاح، هل تعتقد أن السينما الوثائقية السودانية قادرة اليوم على الوصول إلى العالم بصورة أقوى؟

بالتأكيد، فهناك قامات إعلامية وسينمائية سودانية كبيرة تملك تجارب مهمة في هذا المجال. أعتقد أن هذه الحرب، بالرغم من مأساتها، تحمل الكثير من الحكايات التي تستحق أن تُروى بمهنية وتجرد للأجيال القادمة وللعالم.

كنت حريصًا في الفيلم على أن أُظهر كيف كانت الخرطوم قبل الحرب، وكيف أصبحت بعدها، لأنَّ فهم حجم الفقد يبدأ بمعرفة حجم الحياة التي كانت موجودة هنا يومًا ما.

فيلم سوداني يفتتح عروض الأفلام القصيرة في «أسبوعي المخرجين» بمهرجان كان

متابعات- صوت الأمة

أعرب المخرج والمنتج السوداني إبراهيم عمر، مؤسس معهد السودان للأفلام، عن سعادته بافتتاح فيلمه القصير «لا شيء يحدث بعد غيابك» لبرنامج الأفلام القصيرة ضمن قسم «أسبوعي المخرجين» (Quinzaine des Cinéastes) في مهرجان كان السينمائي الدولي، بمسرح الكروازيت.

وقال عمر إن اختيار الفيلم لافتتاح العروض يحمل قيمة فنية ومعنوية كبيرة لفريق العمل ولمشروع معهد السودان للأفلام، مضيفًا أن المشاركة تمثل خطوة مهمة نحو إيصال الحكايات السودانية والأصوات السينمائية المحلية إلى المنصات والمحافل الدولية الكبرى.

ويأتي الفيلم ضمن سلسلة من الأعمال السودانية المستقلة التي تسعى إلى تقديم سرديات جديدة تعكس تجارب الذاكرة والغياب والمنفى من منظور سينمائي معاصر.

غياب الفنانات عن الساحة وبقاء الأصوات الخالدة... كيف حافظت سميرة دنيا على مكانتها؟

خاص- صوت الأمة

تظل الأغنية السودانية مدينة لكثير من الأصوات النسائية التي منحتها الدفء والرهافة والخصوصية، ونجحت في تشكيل وجدان أجيال كاملة بأعمال لا تزال حاضرة في الذاكرة، بالرغم من تغير الأزمنة وتبدل الذائقة الفنية. وبين تلك الأصوات يبرز اسم سميرة دنيا بوصفها واحدة من أكثر الفنانات قدرة على تقديم الغناء بروح هادئة وعفوية، تجعل المستمع يشعر وكأنها تغني من قلب جلسة حميمة لا من فوق المسرح.

امتازت سميرة دنيا بصوت طروب ومريح للنفس، وبأسلوب أداء يتسم بالبساطة والرقي، إلى جانب ذكاء واضح في اختيار النصوص والألحان، حتى رأى كثيرون أن بعض الأعمال التي قدمتها من روائع عثمان حسين حملت إحساسًا مختلفًا منحها حياة جديدة. كما استطاعت أن تحافظ على مشروعها الفني بثبات، بعيدًا عن التقلبات الحادة أو اللهاث خلف الموجات التجارية السريعة، وهو ما منحها مكانة خاصة ومتميزة وسط الأصوات النسائية الحديثة.

ويستدعي الحديث عن سميرة دنيا، المقارنة بالفنانة حنان النيل، التي تعد من أعذب الأصوات النسائية في تاريخ الغناء السوداني. فقد امتلكت حنان حضورًا فنيًا وثقافيًا لافتًا، وقدمت أعمالًا وطنية وعاطفية وأغنيات للأطفال لا تزال راسخة في الوجدان السوداني. غير أنَّ اعتزالها المبكر لأسباب خاصة ترك فراغًا كبيرًا في الساحة الفنية، خصوصًا أنها غابت في مرحلة كانت الأغنية السودانية بحاجة ماسة إلى الأصوات الجادة والمختلفة.

كما يتجدد الحنين إلى أسماء أخرى اختفت عن المشهد، بالرغم مما امتلكته من موهبة حقيقية، مثل عابدة الشيخ، التي ارتبط اسمها بأغنيات شهيرة أبرزها «فاتو فاتو». وقد تميَّز صوتها بعمق خاص ونبرة شجية تشبه هديل الحمام، قبل أن تتوارى عن الساحة الفنية في صمت، لتبقى سيرتها حاضرة فقط في ذاكرة محبي الغناء السوداني الأصيل.

ومن الأصوات التي لمع نجمها سريعًا -أيضًا- عافية حسن، التي استطاعت عبر أعمال مثل «يا حنين» أن تحجز لنفسها مكانة بارزة بفضل أدائها العفوي وحضورها المحبب وتفاعلها الصادق مع الأغنية. لكن، وكما حدث مع كثير من التجارب النسائية المميزة، لم يطل حضورها الفني كما كان يتمنى جمهورها.

ولا يمكن إغفال تجربة أسرار بابكر، التي عُرفت بعدد من الأغنيات الوطنية والعاطفية، من بينها «أنا سوداني أنا»، قبل أن تخفت أضواء تجربتها تدريجيًا وتبتعد عن الساحة الفنية.

شهدت الساحة الغنائية السودانية خلال السنوات الأخيرة تحولات كبيرة، جعلت كثيرًا من الأصوات النسائية الرصينة تتراجع لصالح موجات أكثر جماهيرية وتجارية، وهو ما دفع البعض إلى التساؤل بحنين واضح: أين كانت الأغنية السودانية، وإلى أين وصلت اليوم؟

وعلى الرغم من اختلاف الأذواق وتبدل الأجيال، تبقى تلك الأصوات جزءًا أصيلًا من ذاكرة الفن السوداني، بما حملته من رهافة وصدق وجمال، يصعب تكراره بسهولة.

وفي هذا السياق، تبقى رائعة عبد الرحمن الريح «أسحار الجمال» بصوت سميرة دنيا، نموذجًا حيًا لذلك الزمن الفني الأنيق، الذي كانت فيه الكلمة واللحن والصوت يلتقون لصناعة حالة من الطرب الخالص.

اتحاد الكرة يعتذر عن تعثر بث مباريات النخبة ويعيد رسوم الاشتراك

متابعات - صوت الأمة
قدّمت إدارة الإعلام بالاتحاد السوداني لكرة القدم اعتذارها للجمهور بعد تعذر بث مباراة المريخ الخرطوم وهلال الفاشر، التي أُقيمت أمس ضمن الجولة الثالثة من دوري النخبة، وذلك بسبب مشكلات تقنية متعلقة بخدمة الإنترنت.
وأكدت الإدارة أن الجهة المسؤولة عن البث قررت إعادة قيمة الاشتراك كاملة للمشتركين الذين قاموا بالاشتراك اليومي لمتابعة المباراة، موضحة أن عملية استرداد المبالغ ستتم تلقائيًا دون الحاجة إلى أي إجراءات إضافية من المشتركين.
كما أعلنت أن أصحاب الباقات الأسبوعية والشهرية حصلوا على أسبوع إضافي مجانًا، تعويضًا عن الخلل الذي صاحب الخدمة، تقديرًا لتفهمهم وحرصًا على حفظ حقوقهم.
وأشارت إدارة الإعلام إلى أنها عملت على معالجة المشكلات الفنية لضمان تحسين جودة البث خلال المباريات المقبلة، مجددة اعتذارها للجماهير عن الإشكالات التي صاحبت النقل.

السودان يواجه لبنان وديًا في الدوحة خلال معسكر "صقور الجديان"

متابعات - صوت الأمة
أعلن الاتحاد السوداني لكرة القدم تنظيم مباراة ودية تجمع المنتخب السوداني الرديف بنظيره اللبناني، وذلك بالعاصمة القطرية الدوحة يوم الجمعة المقبل الموافق 29 مايو، ثالث أيام عيد الأضحى المبارك، ضمن برنامج المعسكر الإعدادي الذي يخوضه المنتخب هذه الأيام في قطر.
وتأتي المواجهة في إطار تحضيرات "صقور الجديان" للاستحقاقات المقبلة، حيث يسعى الجهاز الفني للاستفادة من المعسكر الحالي في تجهيز العناصر الجديدة ومنح اللاعبين فرصة أكبر للاحتكاك واكتساب الجاهزية الفنية.
وكان من المقرر أن يلتقي المنتخب السوداني بنظيره القطري في مباراة ودية يوم الخميس الماضي، غير أن اللقاء أُلغي بسبب ظروف تنظيمية طارئة، وفق ما أعلنه الاتحاد السوداني لكرة القدم.

المريخ يتصدر دوري النخبة والساحلي يتفوق على الوادي

الخرطوم - عبدالله حسن
شهدت الجولة الثالثة من دوري النخبة انتصارين مهمين للمريخ وهلال الساحل، حيث اعتلى الأحمر صدارة الترتيب، فيما نجح الساحلي في تجاوز الوادي نيالا بثنائية نظيفة.
وحقق المريخ فوزًا مستحقًا على هلال الفاشر بهدفين دون رد في المباراة التي أُقيمت بملعب كوبر، ليرفع رصيده إلى 9 نقاط ويتصدر المنافسة. وسجل هدفي المريخ فينو هاسينا في الدقيقة 19، قبل أن يضيف محمد تية أسد الهدف الثاني في الدقيقة 34 من الشوط الأول.
وفي مواجهة أخرى أُقيمت في التوقيت ذاته على ملعب دار الرياضة بأم درمان، تمكن هلال الساحل من التغلب على الوادي نيالا بهدفين نظيفين، ليحصد ثلاث نقاط مهمة في مشواره بالبطولة.
وتُختتم مباريات الجولة اليوم بمواجهة تجمع الهلال العاصمي وأم مغد الكاملين، فيما يلتقي الأهلي مدني والفلاح عطبرة.

سيدة تقود ود نوباوي لإنجاز تاريخي بالصعود إلى دوري الأولى ببورتسودان

بورتسودان - صوت الأمة
سطّرت فايزة عبدالله، رئيسة نادي ود نوباوي الرياضي، إنجازًا رياضيًا بارزًا بعد نجاحها في قيادة النادي للصعود إلى دوري الدرجة الأولى بالاتحاد المحلي لكرة القدم ببورتسودان، رغم حداثة تأسيسه قبل نحو أربع سنوات فقط.
ويُنظر إلى هذا الإنجاز باعتباره تتويجًا لجهود إدارية وتنظيمية قادتها فايزة عبدالله منذ توليها رئاسة النادي، حيث عملت على بناء فريق تنافسي وتطوير البنية الإدارية والفنية، ما انعكس مباشرة على نتائج الفريق وصعوده السريع في سلم المنافسات المحلية.
وقد لاقى هذا الإنجاز إشادة واسعة في الأوساط الرياضية ببورتسودان، حيث توالت التهاني من الأندية والجماهير، وفي مقدمتها نادي هلال الساحل، إلى جانب عدد من أقطاب الرياضة في المدينة، الذين أشادوا بالدور القيادي الذي لعبته فايزة عبدالله في تحقيق هذا النجاح.
وأكد متابعون أن تجربة فايزة عبدالله تمثل نموذجًا بارزًا للقيادة النسائية في المجال الرياضي، بعد أن نجحت في تحويل نادٍ حديث التأسيس إلى منافس صاعد في فترة زمنية قصيرة، وسط طموحات بمواصلة مسيرة التطور في دوري الدرجة الأولى خلال المرحلة المقبلة.

العثور على قبر مجهول داخل نادي الهلال السوداني

أم درمان - عبدالله
عثر مبادرون، أثناء تنفيذ حملة نظافة وتأهيل داخل مقر الهلال السوداني، على قبر مجهول داخل محيط النادي والأستاد، في ظل الأوضاع التي خلفتها الحرب في السودان.
وبحسب متداولين على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن المتطوعين اكتشفوا القبر خلال أعمال إزالة الأنقاض وتنظيف محيط الملعب، قبل إبلاغ الجهات المختصة لمعرفة ملابسات وجوده وهوية صاحبه.
ويأتي ذلك في وقت شهدت فيه الخرطوم ومناطق عديدة انتشار قبور في مواقع متفرقة نتيجة تداعيات الحرب، إلى جانب تضرر عدد من المرافق الرياضية والخدمية وتحول بعضها إلى أماكن مهجورة خلال الفترة الماضية.

رسميًا.. غواردیولا يعلن انتهاء رحلته مع مانشستر سيتي الإنجليزي

متابعات - صوت الأمة
أعلن نادي مانشستر سيتي الإنجليزي، الجمعة، أن المدير الفني الإسباني بيب غواردیولا سيترك تدريب الفريق المنافس في الدوري الإنجليزي الممتاز بنهاية الموسم، بعد 10 أعوام من توليه المسؤولية.
وخلال أعوامه العشرة مع مانشستر سيتي، فاز غواردیولا، الذي تولى تدريب الفريق عام 2016، بعشرين لقبًا محليًا وقاريًا وعالميًا، هي:
- 6 ألقاب في الدوري الإنجليزي الممتاز.
- 3 ألقاب في كأس الاتحاد الإنجليزي.
- 5 ألقاب في كأس الرابطة الإنجليزية المحترفة.
- لقب واحد في دوري أبطال أوروبا.
- لقب واحد في كأس السوبر الأوروبي.
- لقب واحد في كأس العالم للأندية.

وقال غواردیولا في بيان: "لا تسألوني عن أسباب رحيلي. لا يوجد سبب، لكن في أعماقي أعرف أن الوقت قد حان"، مضيفًا: "لا شيء يدوم إلى الأبد، ولو كان كذلك لظللت هنا. ما سيبقى إلى الأبد هو المشاعر والأشخاص والذكريات، والحب الذي أكنه لمانشستر سيتي".
وتابع: "لقد عملنا، وعانينا، وقاتلنا، وفعلنا الأشياء بطريقتنا الخاصة".
وبهذا القرار، يسدل غواردیولا الستار على واحدة من أنجح الحقب في تاريخ كرة القدم الإنجليزية.

الصفحة الأخيرة
صوت الأمة
• نكمـل المشهـد •
الأحد 24 مايو 2026م - 7 ذو الحجة 1447هـ

مسار

الشم خوخت بردن ليالي الحرة
والبراق برق من منَّا جاب القِرَّة
شوف عيني الصقير بي جناحو كفت الفِرَّة
تلقاها ام خدود الليلة مرقت برة

الحاردلو

صورة وتعليق

الشرطة تقمع احتجاجات سلمية في مدينة «عبري» شمال السودان، وتستخدم الغاز المسيل للدموع في مواجهة مواطنين خرجوا احتجاجاً على الانقطاعات المتواصلة للكهرباء.

طاهر المعتصم
editor-in-chief@soutalumma.net

من على الشرفة

البحث عن وحدة السودان..

في السياسة كما في الحروب، ليست كل الاجتماعات قادرة على صناعة السلام، لكن بعض اللقاءات تحمل في توقيتها ورسائلها ما يكفي لإيقاظ الأمل وسط الركام. وما يجري هذه الأيام بين نيروبي وفيينا وأديس أبابا، ربما لا يمثل اختراقًا نهائيًا في جدار الأزمة السودانية، لكنه بالتأكيد يعكس إدراكًا متزايدًا بأن استمرار الحرب لم يعد يهدد السلطة وحدها، بل يهدد وجود السودان نفسه.

لأكثر من ثلاث سنوات، ظل السودانيون يشاهدون بلادهم تتآكل جغرافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. مدن خرجت من الخدمة، ملايين النازحين، اقتصاد ينهار، وخطاب كراهية يتوسع بوتيرة مخيفة. وفي ظل هذا المشهد، لم يعد الحديث عن تقسيم السودان مجرد فزاعة سياسية أو خطاب تخويف، بل تحول إلى احتمال واقعي تغذيه الحرب والانقسامات والتدخلات الخارجية وضعف القوى المدنية.

لهذا تبدو أهمية الحراك السياسي الجاري الآن، ليس فقط في كونه محاولة لوقف الحرب، بل لأنه يعيد طرح سؤال الدولة السودانية نفسها: كيف يمكن الحفاظ على وطن يتشظى كل يوم؟

اللافت في اجتماعات نيروبي أنها تحاول - رغم التباينات الكبيرة - بناء مساحة مشتركة بين قوى مدنية وسياسية وحركات مسلحة حول حد أدنى من المبادئ، أهمها وقف الحرب، ورفض عودة الاستبداد، والبحث عن دولة تقوم على المواطنة بلا تمييز. وهي أهداف تبدو بديهية، لكنها في السودان تحولت إلى معركة طويلة ومعقدة.

وفي المقابل، فإن لقاءات فيينا ومحاولات تقريب وجهات النظر بين شخصيات وقوى سودانية مختلفة، تكشف أن المجتمع الدولي والإقليمي بات أكثر قناعة بأن الحسم العسكري مستحيل، وأن استمرار القتال سيقود حتمًا إلى مزيد من التفكك، وربما إلى خرائط جديدة في المنطقة بأسرها.

وفي السياق نفسه، فإن ما تسرّب عن محاولات لإنهاء الأزمة السودانية - الإماراتية يصب في اتجاه "زيرو مشاكل".

لكن الحقيقة التي يجب ألا تغيب، أن أي فرصة حقيقية لمحاصرة مشروع التقسيم لن تنجح عبر البيانات وحدها، ولا عبر الفنادق الفخمة والمؤتمرات المغلقة، بل عبر قدرة السودانيين على إنتاج مشروع وطني جديد يتجاوز عقلية الغنائم والمحاصصات والانتقام السياسي.

لقد دفعت البلاد ثمنًا باهظًا لصراعات النخب، ولإدمان الإقصاء، ولتحويل الدولة إلى ساحة حرب دائمة بين العسكريين والمدنيين والحركات المسلحة. وما لم تتشكل إرادة وطنية تعترف بأخطاء الجميع، فإن الحرب قد تتوقف مؤقتًا، لكنها ستعود بأسماء وشعارات جديدة.

وربما للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، تبدو القوى المدنية أكثر إدراكًا أن معركتها لم تعد فقط ضد السلطة أو العسكر، بل ضد انهيار فكرة السودان نفسها.

فالدول لا تسقط دفعة واحدة، بل تتآكل تدريجيًا حين يفقد أهلها القدرة على الاتفاق حول معنى الوطن.

إيقاع الأمة

«مليونية إسفيرية»

نشطت دعوات لـ«مليونية إسفيرية» يوم 24 مايو للمطالبة بعودة واستقرار التيار الكهربائي.

و دعت عدد من الصفحات على منصات التواصل الاجتماعي إلى تنظيم «مليونية إسفيرية» للمطالبة بعودة واستقرار التيار الكهربائي.

آية الباز تحصد جائزة عالمية

أحرزت الإعلامية السودانية آية الباز، المنتجة في شبكات البث الشرق أوسطية (MBN)، إنجازًا جديدًا بفوزها بجائزة «تيلي» العالمية البرونزية في دورتها السابعة والأربعين، عن عملها المتميز «إحياء نبض الخرطوم» ضمن فئة Creator - Creator & Host.

وتمكنت آية الباز، التي راكمت خبرة واسعة في إنتاج التقارير والأعمال الوثائقية، من ترسيخ حضورها خلال السنوات الأخيرة كواحدة من الكفاءات الإعلامية البارزة في المنطقة.

كتاب جديد لياسر ميرغني

صدر كتاب جديد للدكتور ياسر ميرغني بعنوان «فساد الأدوية في السودان.. معارك مستمرة وقضايا متجددة»، حيث صدر الكتاب مؤخرًا عن دار عزة للنشر والتوزيع في 224 صفحة.

وقدّم للكتاب البروفيسور بركات موسى الحواتي، معتبرًا أن الكتاب يمثل محاولة توثيقية جادة، وليست انتصارًا للذات أو محاباة لأشخاص أو انتقاصًا لأي جهد مبذول.

وتتقدم «صوت الأمة» بالتهنئة للدكتور ياسر ميرغني على هذه الإضافة المهمة للمكتبة السودانية.

أحزان صديق فاروق

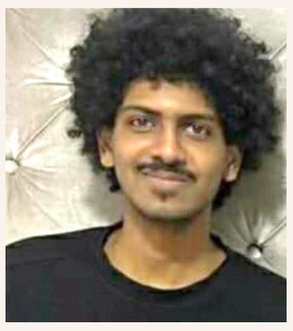

تتقدم «صوت الأمة» بخالص التعازي والمواساة للأستاذ صديق فاروق في رحيل نجله.

وأُقيم بالقاهرة، يوم الأربعاء 20 مايو 2026، عزاء الفقيد نادر صديق فاروق التوم، الطالب بكلية الطب جامعة الخرطوم.

أحرّ التعازي والمواساة للأستاذ صديق فاروق وأسرته في هذا الفقد الجلل، سائلين الله أن يلهمهم الصبر والسلوان، وأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته.

لبنى أحمد حسين

كلام رجال

عرائس الحرب ومأزق الولي: أين «فقه السترة» والضرورة؟..

في ظرف عام، وفي قاهرة المعز، وداخل دائرة أهلي والأصدقاء القريبة، تعطّلت زيجات ثلاث سودانيات في الثلاثينيات والأربعينيات من العمر، ثيبات وأبكارًا، بسبب مسألة ولي الأمر، إذ ترفض السفارات السودانية بالخارج إكمال زواج السودانيات انتظارًا لتوكيل رسمي من الأب.

إحداهن تأجل زواجها لشهرين بعد حجز القاعة ودعوة المعازيم وإعداد الوليمة، وأخرى اضطرت أسرة العروس للعودة إلى السودان وقطع علاج الأم المريضة، وثالثة لا تزال تنتظر حصول شقيقها على الموافقة الأمنية لدخول مصر حتى يتولى عقد قرانها.

المفارقة أن هذا التشدد لم يكن مألوفًا داخل السودان نفسه قبل الحرب، فمن المعتاد أن يتولى الجد لأم، أو الخال، أو زوج الأخت أمر الفتاة وتزويجها دون تعطيل أو مطالبات بشهادة وفاة أو توكيل رسمي من الأب يحتاج إلى سلسلة طويلة من التوقيعات والأختام خارج السودان وداخله. فلماذا التعسف الآن في ظروف الحرب والنزوح واللجوء؟

ولا أريد الدخول في الجدل الفقهي حول حق المرأة الراشدة في ولاية أمر نفسها، لكن ما المانع من اعتماد حضور الأب إسفيريًا لعقد القران؟ أو أن تتولى السفارة نفسها دور الولي في الحالات التي فرّقت فيها الحرب بين أفراد الأسرة الواحدة؟

وإذا كانت الضرورات قد أباحت المحظورات، فلماذا تُضيَّق اليوم المخارج والزمنُ عامُ رمادة؟ فالفقه الذي أجاز تفويض الزوج لزوجته في تطليق نفسها، لماذا لا يبيح للأب تفويض ابنته لتزويج نفسها؟.. والفتاوى التي أباحت القروض الربوية أثناء تصدير النفط، أين هي اليوم من الضرورات الحقيقية في ظروف الحرب؟ وأين "فقه السترة" ليساهم في سترة الباحثات عن السترة والعفة وبيت الحلال؟ أم أن "فقه السترة" حكرٌ على سترة الفاسدين وآكلي المال العام؟

منشن:
رئيس القضاء
وزارة الخارجية

أشرف عبد العزيز

على المحك

من قضية تهميش إلى مشروع عائلي!!

تتداخل التطورات السياسية والعسكرية في المشهد السوداني لتكشف عن تحولات عميقة داخل البنى الهيكلية للحركات المسلحة، ولعل أكثر هذه التحولات إثارة للجدل هو المسار الذي اتخذته حركة العدل والمساواة السودانية تحت قيادة الدكتور جبريل إبراهيم.

فمنذ توليه زمام الأمور عقب رحيل شقيقه ومؤسس الحركة الدكتور خليل إبراهيم، شهدت الحركة عملية غربلة ممنهجة أفضت إلى إبعاد الرعيل الأول والقيادات التاريخية التي صاغت أدبيات الحركة وأدارت ملفاتها السياسية والإعلامية في أحلك الظروف. هذا الإقصاء طال قامات بارزة غابت تمامًا عن واجهة الأحداث، فلم نعد نرى أحمد حسين آدم معبرًا عن مواقف الحركة، ولا الدكتور حامد التيجاني يدير ملفاتها الاقتصادية، مما يعكس تحولًا جذريًا في آليات اتخاذ القرار التي باتت تُختزل في نطاق ضيق ومحصور، في وقت أُسندت فيه المهام الإعلامية التنفيذية وتلاوة البيانات لوجوه محددة، كالدكتور محمد زكريا.

هذا التحول التنظيمي لم يقتصر على هيكلة القيادة فحسب، بل امتد ليمس الجانب الإنساني والأخلاقي تجاه الكوادر التي أفنت سنوات عمرها في خدمة مشروع الحركة. وتتجلى هذه الفجوة في قصص واقعية تعكس مدى الإهمال الذي يعاني منه منسوبو الحركة السابقون، حيث ينتهي الحال ببعض القيادات التي قدمت تضحيات جسامًا لحركتي العدل والمساواة والمؤتمر الوطني إلى العيش في دور الإيواء بمدينة بورتسودان، دون لفتة وفاء أو إسناد من رفاق السلاح، مما يضع الشعارات المرفوعة حول العدالة والتضامن في مواجهة اختبار حقيقي أمام الواقع المرير.

في المقابل، تتجاوز طموحات القيادة الحالية السعي لإصلاح البيت الداخلي إلى محاولة تقديم الحركة كبديل موضوعي للحركة الإسلامية السودانية، وهو مسار يحظى بترحيب وتأييد من قيادات المؤتمر الوطني ورديفته الحركة الإسلامية. ولم يكن هذا التنسيق وليد اللحظة الراهنة، بل سبقه حراك سياسي مكثف رتبت له أطراف متعددة قبل اندلاع الحرب، حيث شهدت إحدى القرى شمالي الخرطوم اجتماعًا مفصليًا جمع بين قيادة العدل والمساواة والحركة الإسلامية، ووضع الخطوط العريضة للتنسيق المشترك بين علي كرتي وجبريل إبراهيم.

هذا المسار من التفاهمات تعزز بلقاءات متوالية مع أحمد هارون، شاركت في بعضها أطراف أخرى كالقائد مني أركو مناوي، ورغم ما شاب تلك اللقاءات من توترات كادت تعصف بالتفاهمات نتيجة لغضب شخصيات مؤثرة في الدولة، إلا أن مرونة التكتيكات السياسية نجحت في احتواء الأزمات وإعادة قطار العلاقات إلى مساره.

وتواجه قيادة الدكتور جبريل اليوم حزمة من التحديات المركبة التي تهدد مستقبله السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الدولي، لا تتوقف الأزمات عند حدود العقوبات المفروضة من الخزانة الأمريكية أو الجهات الدولية الأخرى، بل تتعداها إلى إشارات برزت مؤخرًا بخصوص صفقات تسلح لاستيراد مسيّرات تورطت فيها السيدة الإيرانية ماغي، بحسب البيانات الأولية للمحكمة.

وعلى الصعيد الميداني، يسابق الدكتور جبريل الزمن للاستقواء بالتحالفات العسكرية وبناء أرضية صلبة من خلال استقطاب مقاتلين جدد، وهو ما تجسد في انضمام قوات بشرق السودان كان يقودها مستشار سابق في قوات الدعم السريع.

هذا التحشيد العسكري يتزامن مع موقف سياسي متشدد يرفض المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام المباشر، انطلاقًا من رؤية ترى في استمرار الصراع فرصة سانحة لكسب تأييد طيف واسع من النشطاء الإسلاميين، وإعادة بناء حركة قوية قادرة على فرض شروطها في أي معادلة مستقبلية، حتى وإن كان ثمن ذلك تجاوز إرث التأسيس والقطيعة مع الرفاق القدامى.